

الفوائد العجيبة

في

إعراب الكلمات الغريبة

تأليف

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز

الشهير بـ «ابن عابدين»

(١١٩٨ - ١٢٥٢هـ)

ويليها

رسالة في الكلام على ألفاظ عشرة

تأليف

عبد الرحمن بن أحمد الصناديقي

(ت ١١٦٤هـ)

تحقيق

راشد بن عامر بن عبد الله الغفيلي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين





دار الصميعي للنشر والتوزيع

ح راشد بن عامر بن عبدالله الغفيلي ، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عبدالعزيز ، محمد أمين بن عمر

الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة .. ويليها رسالة في الكلام على ألفاظ عشرة / محمد أمين بن عمر بن عبدالزيز ؛ راشد بن عامر بن عبدالله الغفيلي - الرياض ، ١٤٢٨هـ

١٠٠ ص ؛ ١٧ X ٢٤ سم

ردمك : ١ - ٣٣١ - ٥٧ - ٩٩٦٠

١- اللغة العربية - نحو أ- الغفيلي ، راشد بن عامر بن عبدالله (محقق) ب- العنوان

ديوي ٤١٤,٣ ١٤٢٨/١٣٤٢

رقم الايـداع: ١٤٢٨/١٣٤٢

ردمك: ١-٣٣١-٥٧-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

دار الصميعي للنشر والتوزيع

الرياض - السويدي - شارع السويدي العام

ص.ب ٤٩٦٧ الرمز البريدي ١١٤١٢

هاتف ٤٢٥١٤٥٩/٤٢٦٢٩٤٥ فاكس ٤٢٤٥٣٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فهذه رسالة مفيدة ، موسومة بـ « **الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة**» ، دبَّجتها يراعُ العلامة ابن عابدين - رحمه الله - « مما في إعرابه أو معناه إشكال أو خفاء » .

ومصادره في هذه الرسالة متعدِّدة ومتنوِّعة ، فمنها كتب التفسير ، وشروح الأحاديث ، وكتب الأمالي والنحو ، وقواميس اللغة ، ولم يُغفل كتبَ البلاغة وغريب الحديث . إضافة إلى رسالةٍ في الألفاظ ذاتها لابن هشام الأنصاري - رحمه الله - وهي مطبوعة .

وقفتُ على نسختها الخطية في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية (مجموعة مكتبة الشيخ عارف حكمت) برقم ١٥٦/ ٤١٥ . فرغبتُ في إخراجها بعد التعليق عليها بما تيسَّر ، وإن كنتُ لستُ أهلاً لذلك ، وقد رأيت أن ألحق بها رسالة في الموضوع ذاته للشيخ عبدالرحمن الصناديقي - رحمه الله - .

فها هي بين يديك - أخي الكريم - فقرَّ بها عيناً ، ولا تَنْسَ أن تخص بالدعاء من كتبها وحقَّقها ونشرها ، والله يتولانا برعايته .

كتبه : راشد بن عامر الغفيلي
يوم الاثنين الموافق ١٤٢٧/٨/١١هـ
في منزلي في محافظة الرس

ترجمة المؤلف [(١)]

نسبه :

هو محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن أحمد بن عبدالرحيم ، الشهير بابن عابدين ، الحسيني ، الدمشقي الأصل والمولد .

مولده ونشأته :

وُلد في دمشق سنة (١١٩٨هـ) ، وبها نشأ ، وقرأ القرآن ، ثم جوَّده على الشيخ سعيد الحموي شيخ القرَّاء بها ، وقرأ عليه بعض كتب الفقه والتجويد والقراءات ، كما قرأ عليه طرفاً من النحو والصرف وبعض الكتب في المذهب الشافعي .

شيوخه :

١- محمد سعيد الحموي . أول شيوخ ابن عابدين ، وكان الموجِّه الأول له في بدء الطلب .

٢- شاكر العقَّاد. شيخه الثاني، وهو الذي ألزمه بالتحول إلى المذهب الحنفي!

---

(١) انظر

١- أعيان القرن الثالث عشر – خليل مردم بك (ص/ ٣٦-٣٩) .

٢- الأعلام للزركلي (٦/ ٤٢) .

٣- حلية البشر للبيطار (٣/ ١٤٥) .

٤- معجم المؤلفين لرضا كحالة (٣/ ١٤٥) .

٥- روض البشر للشطي (ص/ ٢٥٢-٢٥٥) .

٣- سعيد الحلبي . وهو يُعدّ شيخاً لابن عابدين ، ورفيقاً له في الطلب ، حيث اشترك معه في قراءة الدر المختار على العقاد .

ومن شيوخه بالإجازة :

١- محمد الكزبري .

٢- أحمد العطار .

٣- نجيب القلعي .

٤- هبة الله البعلي .

٥- محمد الأمير المصري (أخذ عنه إجازة ولم يلتق به) .

٦- صالح الفلاني (أخذ عنه إجازة ولم يلتق به) .

٧- عبدالملك القلعي المكي (أخذ عنه إجازة ولم يلتق به) .

تلاميذه :

١- عبدالغني بن عابدين (أخو المترجم) .

٢- أحمد بن عبدالغني عابدين (ابن أخيه) .

٣- صالح بن حسن عابدين (ابن ابن عمه) .

٤- محمد جابي زاده (قاضي المدينة النبوية) .

٥- عبدالغني الغنيمي الميداني (شارح القدوري) .

٦- حسن البيطار .

٧- يوسف بدرالدين المغربي .

٨- أحمد المحلاوي المصري (شيخ القراء في زمنه) .

٩- أحمد البزري (قاضي صيدا) .

١٠- عبدالرحمن الجمل .

وغيرهم كثير .

مؤلفاته :

هي كثيرة ومتنوعة ، وفي مختلف العلوم ، منها :

١- حواشٍ على تفسير البيضاوي .

٢- رد المحتار على الدر المختار ، المعروفة بحاشية ابن عابدين .

٣- العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية .

٤- نسمات الأسحار على شرح المنار (أصول فقه) .

٥- حاشية على المطوَّل (في البلاغة) .

٦- شرح عقود رسم المفتي (في أصول الفتوى) .

٧- تنبيه الغافل والوسنان في أحكام هلال رمضان .

٨- تحرير النقول في نفقة الفروع والأصول .

٩- تنبيه الرقود في مسائل النقود .

١٠- نَشْر العَرْف في بناء بعض الأحكام على العُرف .

١١- عقود اللآلئ في الأسانيد العوالي (في علم الأسانيد) .

١٢- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة (هذه الرسالة) .

وفاته :

بعد حياةٍ حافلةٍ بالعطاء ، توفي ـ رحمه الله ـ الساعة الثالثة من ضحوة يوم الأربعاء الحادي والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر سنة (١٢٥٢هـ) عن عمرٍ يقرب من أربع وخمسين سنة ، ودفن في دمشق بمقبرة الباب الصغير . رحمه الله .

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله الطاهرين وصحابته اجمعين وبعد فيقول فقير رحمة ربه واسير وصمة ذنبه محمد امين ابن عابدين قد عن لي الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء وهي مما في اعرابه او معناه اشكال او خفاء بعبارات تحل العقال وتوضح المقال وسميتها الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة والله المستعان وعليه التكلان .

منها قولهم هلم جرا فهلم بمعنى تعال وهو مركب من هاء التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه الى ذكره صاحب الصحاح وتبعه الصغاني فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل هذا

وتوقف

وتوقف الجمال ابن هشام في كون هذا التركيب عربيا محضا وساق وجوه توقفه في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر ما للعلماء في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ايت وتعال الا ان فيها تجوزين احدهما انه ليس المراد بالاتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشي ليس المشي على الاقدام بل الاستمرار والدوام اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرى مصدر جره يجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب

الورقة الأولى من المخطوطة

منزلة انفسها لوقوعها فيها وانها لاتنفك عنها
ومنها قولهم في التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة
الدماميني في اول شرحه الكبير على المغني عند قوله
وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة ما نصه
كثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك ان المراد
من قولك وقع كذا في عام اربعين هو الواقع بعد
تسعة وثلاثين وتقرير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى
عسير ظاهرا اذ ليست فيه الا بمعنى اللام ضرورة
ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون
معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزءا منها
كما في زيد وهذا لا يودي المعنى المقصود اذ يصدق
بعام ما منها سواء كان الاخير او غيره وهو خلاف
الغرض ويمكن ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد
الاخير وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة
المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يعطيه
ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ واحدا من اربعين
بحيث يصدق على اي عام فرض لم يكن لتخصيص
الاربعين مثلا معنى يحصل به كمال التمييز المقصود
ولكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي
ان يكون هذا العام هو مكمل عدة الاربعين او يقال
حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام اخر

اربعين


اربعين والاضافة بيانية اي في عام هو اخر اربعين
فتأمله انتهى اقول يظهر لي انه لا حاجة الى تقدير
المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فان الاربعين
كما يطلق على مجموعها يطلق على الاخر منها وهكذا
غيرها من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد هذا
اثنان الخ فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث
وعلى مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل والله اعلم
اخره والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه اجمعين
٢

الورقة الثانية من المخطوطة

الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة

الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وآله الطاهرين، وصحابته أجمعين، وبعد:

فيقول فقير رحمة ربه، وأسير وصمة[1] ذنبه؛ محمد أمين بن عابدين:

قد عنَّ لي[2] الكلام على ألفاظ شاع استعمالها بين العلماء، وهي مما في إعرابه أو معناه إشكال أو خفاء، بعباراتٍ تحلُّ العِقال، وتوضحُ المقال، وسميتها:

« الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ».

والله المستعان وعليه التكلان.

* * *

(١) وَصْمَةَ: وصَمَهُ يَصِمَهُ صِمَةً، وَوَصْماً: شَدَّهُ بسرعةٍ وعَابَه.
والوَصْمُ: العار والعيب. [المعجم الوسيط ٢/ ١٠٣٨].

(٢) أي: بدا وظهر.

منها قولهم :

« هَلُمَّ جرًّا »*

فهلُمَّ بمعنى « تعال » ، وهو مركَّبٌ من « هـآء » التنبيه ، ومن « لمَّ » أي ضُمَّ نفْسَك إلينا ، واستعمل استعمال البسيط ، يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتأنيث عند الحجازيّين ، كذا في « القاموس »[١] ، وسبقه إلى ذكره صاحب «الصحاح »[٢] ، وتبعه الصغاني[٣] ، فقالا : تقول : كان ذلك عام كذا «وهَلُمَّ جَرًّا» إلى اليوم . انتهى .

ولا يخفى عدم جريان ما قاله في « القاموس » في مثل هذا .

وتوقَّف الجمالُ ابن هشام[٤] في كون هذا التركيب عربياً محضاً ، وساق

---

* انظر : لسان العرب (جَرَر) ، المصباح المنير (جَرَر) ، مقاييس اللغة لابن فارس ١/ ٤١٢، أساس البلاغة (جَرَرَ) .

وأيضاً : جمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ٣٥٥ ، الزاهر لابن الأنباري ١/ ٣٧١، المزهر للسيوطي ١/ ١٣٦، موهبة ذي الإحسان ٣٣-٣٤ ، القواعد النفيسة ١٧٠-١٨١، ورسالة الصناديقي ص٥ .

(١) القاموس المحيط (هلم) .

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (جَرَر) .

(٣) الحسن بن محمد بن الحسن العمري ، رضي الدين ، أعلم أهل عصره في اللغة ، وكان فقيهاً محدِّثاً . توفي سنة ٦٥٠هـ . [الأعلام ٢/ ٢١٤] .

(٤) عبدالله بن يوسف بن أحمد ، أبو محمد ، جمال الدين (٧٠٨-٧٦١هـ) . من أئمة العربية ،

وجوه توقفه في رسالة[1] له . وأجاب عن ذكره في « الصحاح » ونحوه ، وذكر ما للعلماء في إعرابه ومعناه ، وما يَرِدُ عليه ، ثم قال : فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً ، فنقول : « هَلُمَّ » هذه هي القاصرةُ التي بمعنى « إيتِ وتعال » إلا أنَّ فيها تجوُّزين :

أحدهما : أنه ليس المراد بالإتيان هنا المجيءَ الحِسِّيّ ، بل الاستمرارُ على الشيء والمداومة عليه ، كما تقول : إمشِ على هذا الأمر ، وسِرْ على هذا المنوال[2] ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾[3] المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحِسِّيّ، بل انطلاق الألسنة بالكلام[4] ؛ ولهذا أعربوا « أنْ » تفسيرية ، وهي إنما تأتي بعد جملةٍ فيها معنى القول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[5] . والمراد بالمشي ليس المشي على الأقدام ، بل الاستمرارُ والدوامُ ، أي دوموا على عبادة

مولده ووفاته بمصر .

من تصانيفه : مغني اللبيب ، شذور الذهب . [الأعلام ٤/ ١٤٧] .

(١) طُبعَت بتحقيق حاتم الضامن وصدرت عن مؤسسة الرسالة عام ١٤٠٣هـ بعنوان: المسائل السفرية في النحو . وحققها ـ أيضاً ـ حسن الشاعر . وصدرت عام ١٤٠٤هـ.

(٢) المِنْوال : الخشب الذي يَلُفُّ عليه الحائك الثوب وهو النَّوْل ـ أيضاً ـ . ويُقال للقوم إذا استوت أخلاقهم : هم على مِنْوالٍ واحد . [مختار الصِّحاح : نَول] .

(٣) سورة (ص) الآية رقم ٦ .

(٤) بل ذهب كثير من المفسرين إلى أنه انطلاق حسي .

(٥) سورة (المؤمنون) جزء من الآية رقم ٢٧.

أصنامكم ، واحبسوا أنفسكم على ذلك .

الثاني : أنه ليس المراد الطلبَ حقيقةً ، وإنما المرادُ الخبرُ ، وعُبِّر عنه بصيغة الطلب ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾[١] ، ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾[٢] .

«وَجرًّا»[٣] مصدر : جرَّه يجُرُّهُ إذا سحبه ، ولكن ليس المرادُ الجر الحِسِّي ؛ بل المراد التعميم ، كما استعمل السَّحْب بهذا المعنى ؛ ألا ترى أنه يقال : هذا الحكم منسحب على كذا ، أي شامل له .

فإذا قيل : كان ذلك عامَ كذا وهَلُمَّ جرًّا ، فكأنه قيل : واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراراً[٤] ، واستمرَّ مُستمراً على الحال المؤكدة . وذلك ماشٍ في جميع الصور ، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام .

وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ؛ فإن « هَلُمَّ » حينئذٍ خبر ، وإشكالُ التزام إفراد الضمير ؛ إذْ فاعل « هَلُمَّ » هذه مفردٌ أبداً ، كما تقول : واستمرَّ ذلك، أو استمرَّ ما ذكرته .

* * *

---

(١) سورة (العنكبوت) جزء من الآية رقم ١٢ .

(٢) سورة (مريم) جزء من الآية رقم ٧٥ .

(٣) في النسخة الخطية (جرى) والصواب ما أثبتُّه .

(٤) في رسالة ابن هشام زيادة (فهو مصدرٌ) .

ومنها قولهم :

« ومِنْ ثَمَّ »*

وهي في الأصل موضوعة للمكان البعيد ، وإذا وقعت في عباراتهم يقولون : ومن هناك أو من هنا ، أي من أجل ذلك كان كذا ، فإذا فسَّروها بـ « هناك » ففيه تجوُّزٌ من جهة واحدة ، وهي استعمالها في المكان المجازي .

وإذا فسروها بـ « هنا » ففيه تجوزان :

الأول : كونها في القريب ، ولكنَّ الجمع بين تفسيره بـ « هنا » القريب وبين[1] قولهم : أي من أجل ذلك ، كما وقع للعلاَّمة الجلال المحلي[2] في «شرح جمع الجوامع »[3] فيه منافاة ؛ لأن ذلك من إشارات البعيد ، اللهم إلا أن يقال : استعمل هنا في البعيد مجازاً ، وذلك في القريب كذلك . أو يقال كما قال بعضهم: أشار أولاً بـ «هنا» إلى قرب المشار إليه لقرب محَلِّه وما فهم منه .

وثانياً : بـ « ذلك » إلى بُعدِهِ باعتبار أنَّ المعنى غير مُدْرَكٍ حِساً ، فكأنه بعيد .

---

* انظر : لسان العرب مادة (ث م م) .

(١) انظر درة الغواص للحريري ص/ ٢٦١ .

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي ٧٩١-٨٦٤هـ) . أصولي ، مفسّر ، له شرح الورقات . [الأعلام ٥/ ٣٣٣] .

(٣) شرح جمع الجوامع مع حاشية البناني ١/ ٥٣، ٥٤ .

وفي « شرح التسهيل »[١] للدماميني[٢] ما نصه : وانظر في قول العلماء : ومن ثَمَّ كان كذا هل معناه «هنالك» أي التي للبُعد أو معنى «هنا» التي للقرب ، والظاهر هو الثاني[٣] . انتهى .

ثم ينبغي التأمُّل في علاقة هذا المجاز وفي قرينته ، ويمكن أن تُجعَل العلاقة المشابهة ، فإن المعنى محَلٌّ للفكر وتردده إليه بملاحظته المرة بعد الأخرى ، كما أن المكان محَلٌّ للجسم ، والقرينة استحالة كون المعنى أو الألفاظ مكاناً حقيقياً .

وقال بعضهم في قول ابن الحاجب[٤] : ومن ثَمَّ اختُلف في رحمن[٥] . قوله : « ومن ثَمَّ » إشارة إلى المكان الاعتباري ، كأنه شبَّه الاختلاف المذكور

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للعلامة ابن مالك ، وهو مطبوع . وقد شرحه الدماميني في كتابه « تعليق الفرائد » وهو مطبوع .

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر ، المخزومي القرشي ، بدر الدين (٧٦٣-٨٢٧هـ) .
عالم بالشريعة والأدب ، له نقد لامية العجم للصفدي ، وشرح التسهيل . [الأعلام ٦/ ٥٧].

(٣) تعليق الفرائد ٢/ ٣٤٦ .

(٤) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبوعمرو جمال الدين (٥٧٠-٦٤٦هـ) .
فقيه مالكي ، من كبار العلماء بالعربية ، كردي الأصل .
له : الكافية في النحو ، الشافية في الصرف، وجامع الأمهات. [الأعلام ٤/ ٢١١].

(٥) الكافية بشرح الرضي ١/ ١٦٩ ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

في شرط تأثير الألف والنون أنه انتفاء « فعلانة » أو وجود « فعلى » بالمكان في أن كلاًّ منهما منشأ أمر ؛ إذْ المكان منشأُ النباتات ، والاختلاف المذكور منشأ اختلافٍ آخر ، وهو الاختلاف في صرف « رحمن » فجعل الاختلاف المذكور من أفراد المكان ادِّعاءً ، ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي ؛ لاشتراكهما في المكانية ، فذكر اللفظ الموضوع للمكان . انتهى .

* * *

ومنها قولهم :

« أيضاً »*

هو مصدر آض يئيضُ ، وأصل « آض » أَيَضَ كـ « باع » تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، قُلبت ألفاً .

وأصل (يَئِيضُ) يَئْيِضُ بوزن يَفْعِلُ ، نُقلت حركة الياء إلى الهمزة .

وأما إعرابه ، فذكر ابن هشام في رسالة[1] تعرَّض فيها للمسألة أن جماعةً توهَّموا أنه منصوبٌ على الحال من ضمير « قال » ، وأنَّ التقدير ، وقال أيضاً أي راجعاً إلى القول . وهذا لا يحسُنُ تقديره ، إلا إذا كان هذا القول صدر من القائل بعد صدور القول السابق له ، وليس ذلك بشرط ، بل تقول : قلتُ اليومَ كذا وقلت أمس أيضاً ، وكتبت اليوم وكتبت أمس أيضاً .

قال : والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حذف عامله ، أو حالٌ حُذف عاملها وصاحبها ، أي أرجع إلى الإخبار رجوعاً ولا أقتصر على ما قدَّمتُ ، أو أخبر راجعاً . فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع ، ومما يؤنسك أنك تقول : عنده مال وأيضاً علمٌ ، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها ، فلابد حينئذٍ من التقدير .

---

* انظر : رسالة ابن هشام ص/ ٤٠ ط. الشاعر ، وص/ ٢٩ ط. الضامن . وأمالي السهيلي ص/ ٧٩ ، وموهبة ذي الإحسان ص/ ٥ ، ورسالة الصناديقي ص/ ٣ .

(١) انظر ص/ ٤٢ ط. الشاعر ، وص/ ٣٠ ط. الضامن .

واعلم أنها إنما تستعمل في شيئين بينهما توافق ، ويغني كل منهما عن الآخر . فلا يجوز : جاء زيد[1] أيضاً . ولا جاء زيد ومضى عمرو[2] أيضاً . ولا اختصم زيد وعمرو [3] أيضاً . انتهى ملخصاً .

* * *

(١) لعدم تقدم ذكر شخصٍ آخر .

(٢) لعدم التوافق . اهـ. من رسالة ابن هشام .

(٣) في رسالة ابن هشام ط. الشاعر ، هامش (١) ما نصه : في حاشية أ « لأن الاختصام من الأمور النسبية التي لا تكون إلا بين اثنين » .

ومنها قولهم :

« اللهم إلا أن يكون كذا »*

وَنحْوُهُ .

أقول : أصله « يا الله » حُذف حرف النداء وعوض عنه الميم للتعظيم[١] والتفخيم ، ولا تدخل عليه «يا» فلا يقال : «يا اللهم» إلا شذوذاً في الشِّعْر[٢] ، كما قال ابن مالك[٣] :

والأكثر اللهُمَّ بالتعويض وشذَّ يا اللهم في قريض

ثم الشائع استعمالها في الدعاء ، ولذا قال بعض السلف : « اللهمَّ مجمع الدعاء »[٤] .

وقال بعضهم : الميم في قول « اللهم » فيه تسعةٌ وتسعون اسماً من أسماء

---

* ينظر : لسان العرب ١٣/ ٤٦٩ (أله) ، رصف المباني ص/ ٣٧٣، ٣٧٤ .

(١) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٤١ ، وشرح الرضى ١/ ٤٥٨ ، وجلاء الأفهام ص/ ٢٤٢.

(٢) كقول الراجز :

إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

(٣) محمد بن عبدالله ، ابن مالك الطائي الجياني ، أبو عبدالله (٦٠٠-٦٧٢هـ) .

ولد بالأندلس ، وتوفي في دمشق ، أحد أئمة العربية .

من تصانيفه : الألفية في النحو ، شواهد التوضيح . [الأعلام ٦/ ٢٣٣] .

(٤) من قول الحسن البصري ، كما في « جلاء الأفهام » ص/ ٢٥١ .

الله تعالى[١]، وأوضحه بعضهم : بأن الميم تكون علامةً للجمع ؛ لأنك تقول «عليه» للواحد ، و « عليهم » للجمع ، فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك : ضربوا وقاموا ، فلما كانت كذلك زيدت في آخر اسم الله تعالى تُشعر وتُؤذنُ بأن هذا الاسم قد اجتمعت فيه أسماء الله تعالى كلها ، فإذا قال الداعي : « اللهم » فكأنه قال : يا الله الذي له الأسماء الحسنى . قال : ولاستغراقه أيضاً لجميع أسماء الله تعالى الحسنى وصفاته ، لا يجوز أن يوصف ؛ لأنها قد اجتمعت فيه ، وهو حُجَّة لما قال سيبويه[٢] في مَنعِه وَصْفَهُ . انتهى .

ثم إنهم قد يأتون بها قبل الاستثناء إذا كان الاستثناء نادراً غريباً ، كأنهم ـ لندوره ـ استظهروا بالله في إثبات وجوده .

قال بعض الفضلاء : وهو كثير في كلام الفصحاء ، كما قال المطرزي ، نبَّه على ذلك الطِّيبي في « سورة المدثر » ، وفي « الكشف » بعد كلام .

وأما نحو قولهم : اللهم إلا أن يكون كذا ، فالغرض أن المستثنى مُستعان بالله تعالى في تحقيقه ؛ تنبيهاً على ندرته ، وأنه لم يأتِ بالاستثناء إلا بعد

---

(١) القائل أبو رجاء العطاردي . ينظر : الفواكه الجنوية ص/ ٤٨ ، وجلاء الأفهام ص٢٥١ .

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر (١٤٨-١٨٠هـ) .

إمام النحاة . ولد في إحدى قرى شيراز ، وتوفي في الأهواز . له « الكتاب » في النحو . [الأعلام ٥/ ٨١] .

التفويض لله تعالى انتهى .

وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة[١] في أوائل كتابه « التوضيح شرح التنقيح» أن الاستثناء المذكور مفرَّغ من أعم الظروف ؛ لأن المصادر قد تقع ظروفاً نحو : آتيك طلوع الفجر ، أي وقت طلوعه . انتهى[٢] .

وأوضح ذلك العلامة بدرالدين الدماميني في « شرحه على المغني »[٣] عند الكلام على « عسى » عند قول « المغني » : « ولكن يكون الإضمار في «يقوم» لا في « عسى » اللهم إلا أن تُقدِّر العامِلَيْن تنازعا زيداً . فقال : الاستثناء في كلام المصنِّف مفرَّغ من الظرف ، والتقدير : ولكن يكون الإضمار في « يقوم » لا في «عسى » كل وقت إلا وقت أن تُقدِّر العاملين تنازعا . ووقع التفريغ في الإيجاب ؛ لاستقامة المعنى ، نحو : قرأتُ إلا يوم كذا ، ثم حُذف الظرف بعد إلا ، وأُنيب المصدر عنه ، كما في « أجيئك يوم قدوم الحاج » ، و « اللهم » معترِضٌ ، وانظر موقعها هنا ، فقد وقع في «النهاية» أنها تُستعمل على ثلاثة أنحاء :

أحدها : أن يراد بها النداء المحض ، يقول : اللهم ارحمنا .

الثاني : أن يذكره المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع ، يقول لك

---

(١) عُبيد الله بن مسعود بن محمود البخاري الحنفي، صدر الشريعة الأصغر (...-٧٤٧هـ).
من تصانيفه : التنقيح وشرحه في أصول الفقه . [الأعلام ٤/ ١٩٧، ١٩٨] .

(٢) التوضيح (١/ ١٥ مع التلويح) .

(٣) ص/ ٣٠٤ مع اختلاف يسير .

القائل : أقام زيد ؟ فتقول أنت : اللهم لا .

والثالث : أن يستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور ، كقولك : أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدْعُني. ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونةً بعدم الدعاء قليلٌ. انتهى .

وظاهرٌ أن معنى الأول والثاني لا يأتيان هنا ، وفي تأتي الثالث في هذا المحل نظر . انتهى كلام الدماميني .

ولعلَّ وجه النظر أن قول ابن الأثير في « النهاية » : ألا ترى ... إلخ يفيد أنه لابدَّ أن يكون ما بعدها نادراً في نفسه ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ، بقرينة قوله : يستعمل دليلاً على الندرة ... إلخ .

فأفاد أنها تدل على أن ما بعدها نادرٌ بالنظر إلى ما قبلها ، وإن كان في نفسه غير نادرٍ ، فليتأمل .

ثم اعلم أن قوله : « ووقع التفريع في الإيجاب » فيه نظر ؛ لأن قول «المغني»[1] : يكون الإضمار في « يكون » لا في « عسى » ... إلخ ، معناه : لا يكون الإضمار في « عسى » في وقتٍ من الأوقات إلا في كذا ، فالوقت المقدَّر نكرة في سياق النفي ، فالاستثناء بعدها استثناء من المنفي ، كما في قولك : لا يأتينا زيدٌ إلا يوم كذا . نعم ، قد يُعبِّرون بنحو قولك : « هذا ضعيف إلا إذا حُمِل على كذا » فهو استثناء مفرغ في الإثبات صورة ، ولكنه في المعنى نَفْي ؛

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٠٩ ط. دار الكتب .

لأن معنى ضعيف أنه لا يُعتد [به] أو لا يصح .

وقال في « المغني » آخر الكتاب في أول الباب الثامن ما نصه : « السادسة وقوع الاستثناء المفرَّغ في الإيجاب، نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[1] ، و﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾[2] . انتهى[3] .

* * *

(١) سورة البقرة من الآية رقم (٤٥) .

(٢) سورة التوبة من الآية رقم (٣٢) .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٤٧٨ .

ومنها قولهم :

« لابُدَّ من كذا »*

أي : لا مُفارقة ، وقد يُفسَّر بـ « وجب » ؛ وذلك لأن أصله في الإثبات بَدَّ الأمر : فرَّق ، وتبدَّد : تفرَّق ، وجاءت الخيل بَداداً : أي متفرقة .

فإذا نُفي التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم بينهما دائماً ، فصار أحدهما واجباً للآخر ، ومن ثم فسَّروه بـ « وجب » .

و « بُدَّ » اسم مبني على الفتح مع « لا » النافية ؛ لأنه اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لنا ، أو نحوه ، وقد يُصرَّح به .

وذكر الفنري[1] في « حواشي المطوَّل »[2] أن الجار والمجرور متعلق بالمنفي أعني به على قول البغداديين[3] حيث أجازوا : « لا طالع جبلاً » بترك

* انظر : لسان العرب (بَدَدَ)، المصباح المنير (ب د د). وموهبة ذي الإحسان ص٤٣ .

(١) حسن جلبي بن محمد شاه الرومي ، الحنفي (٨٤٠-٨٨٦هـ) .
عالم مشارك . ولد ببلاد الروم ، وتوفي ببروسة .
من تصانيفه : حاشية على المطوَّل ، وحاشية على شرح الشريف للمواقف. [معجم المؤلفين ١/ ٥٤٤] .

(٢) المطوَّل: كتاب شرح به التفتازاني تلخيص المفتاح للقزويني في علم البلاغة . مطبوع.

(٣) أي الكوفيين .

تنوين الاسم المطول ؛ إجراءً له مجرى المضاف . والبصريّون أوجبوا في مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلق الظرف فيما بُني الاسم فيه على الفتح ـ كما في ما نحن فيه ـ محذوفاً هو خبر المبتدأ ، أي لابُدَّ ثابت لها .

وقوله : « من كذا » خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، أي البُدُّ المنفي من كذا .

وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جملة مستأنفة لفظاً ، ويجوز أن يكون « من كذا » متعلقاً بما دلَّ عليه « لابُدَّ » أي لا بد من كذا .

وقد أشار الشريف(١) في أواخر « بيان المفتاح »(٢) إلى أن الظرف في مثله خبرٌ لـ « لا » حيث قال في قوله : « لا تلقِّي لإشارته » إن « لإشارته » ليس معمولاً للتلقي ، وإلا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف ، بل هو خبر «لا» فتأمَّل وقِسْ على ما ذكر نظائر هذ التركيب . انتهى .

---

(١) علي بن محمد بن علي ، المعروف بالشريف الجرجاني (٧٤٠-٨١٦هـ) .
من كبار العلماء بالعربية . ولد في تاكو وتوفي في شيراز .
من تصانيفه : التعريفات ، حواشٍ على المطوَّل ، حاشية على الكشاف. [الأعلام ٥/ ٧] .

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ، حيث شرحه الجرجاني كما في الفوائد البهية للكنوي ص/ ١٣٢.

أقول : هذا ظاهر فيما إذا قيل : لابد من كذا ، أما إذا قيل لابُدَّ لكذا من كذا ، فالخبر هو الظرف الأول ، إلا أن يقال : من تعدد الأخبار ، تأمل .

ثم في قوله : ويجوز أن يكون متعلّقاً بما دلَّ عليه « لابد » أي لابد من كذا ، فيه نظر ؛ إذْ لا فرق بين هذا المقدَّر والمذكور ، فلا حاجة إلى تقديره ، تأمَّل هذا .

ووقع في بعض العبارات : لابُدَّ وأن يكون ... واستعمله السعد[1] في كتبه ـ أيضاً ـ .

وقال الفنري : إن الواو مزيدة في الخبر ، وقال بعض المحشين : هذه الواو للِّصُوق ، أي لزيادة لصوق « لا » بالخبر . انتهى .

وفيه بحثٌ ؛ فإن الكون المنسبك من « أن » والفعل لا يصلح أن يكون خبراً معنىً[2] .

فإن قيل : حذف الجار بعد[3] « أنَّ » و « أنْ » مُطَّرِدٌ . قلنا : إذا قُدِّر الجار يكون لغواً متعلقاً بقوله : « بُدَّ » والخبر محذوف ـ كما مر ـ .

---

(١) مسعود بن عمر ، سعد الدين ، التفتازاني (٧١٢-٧٩٣هـ) .
من أئمة العربية والبيان والمنطق . من تصانيفه : تهذيب المنطق ، حاشية على شرح العضد ، شرح الأربعين النووية [الأعلام ٧/ ٢١٩] .

(٢) في المخطوطة (معنا) وصوّبته حسب السياق .

(٣) كذا في الأصل الخطي ، ولعله (مع) .

على أن صاحب « المغني » لا يثبت واواً للّصوق ـ كما ذكره بعض الفضلاء ـ ورجّح أن الواو هنا زائدة، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها .

ورأيتُ في بعض الهوامش أنه روي عن أبي سعيد السيرافي[1] في كتاب سيبويه أنه قال : تجيء الواو بمعنى « من » ، فإن ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا عليه أولى من دعوى زيادتها .فليُراجع .

* * *

(١) الحسن بن عبدالله بن المرزبان، السيرافي (٢٨٤-٣٦٨هـ) .
نحوي، عالم بالأدب . أصله من بلاد فارس .
من تصانيفه : أخبار النحويين، شرح كتاب سيبويه . [الأعلام ٢/ ١٩٥] .

ومنها قولهم :

« هو كذا لغةً واصطلاحاً »*

قال ابن الحاجب : إنه منصوب على المفعولية المطلقة ، وإنه من المصدر المؤكِّد لغيره . صرح به في « أماليه »[1] . وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن اللغة ليست اسماً للحدث .

والثاني : أنها لو كانت مصدراً مؤكِّداً لغيره لكانت إنما كانت تأتي بعد الجملة ؛ فإنه لا يجوز أن يتقدم ولا يتوسط ، فلا يُقال : حقاً زيدٌ ابني ، ولا زيد حقاً ابني ، وإن كان الزَّجَّاج[2] يجيز ذلك .

---

* انظر : رسالة ابن هشام ص/ ٣٢ ط. الشاعر ، وص/ ٢١ ط. الضامن . رسالة الصناديقي ص/ ٦ ، وموهبة ذي الإحسان ص/ ٢٩ .

(١) الأمالي : جمع أملية ، كالأحاجي جمع أحجية ، وهي - أيضاً - جمع إملاء.
وينظر في تعريفها : كشف الظنون (١/ ١٨٠) .
وأمالي ابن الحاجب مطبوعة ، فانظر النص المشار إليه هنا ص/ ٢١٣، ط. دار الثقافة في قطر و٤/ ٦١ ط. عالم الكتب .

(٢) إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق (٢٤١-٣١١هـ) .
عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات في بغداد .
من تصانيفه : معاني القرآن ، الاشتقاق ، الأمالي . [الأعلام ١/ ٤٠] .

فإن قلتَ : هل يجوز أن يكون مفعولاً لأجله ، أو منصوباً على نزع الخافض أو تمييزاً ؟

قلتُ : لا يجوز الأول ؛ لأن المنصوب على التعليل لا يكون إلا مصدراً .

ولا الثاني لوجهين :

الأول : أن إسقاط الخافض سماعي ، واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع في كلام العلماء .

الثاني : أنهم التزموا في مثل هذه الألفاظ التنكير ، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض ، كما بقي التعريف في قوله : تمرون الديار ولم تعوجوا .

وأصله : تمرون على الديار ، وبالديار .

ولا الثالث ؛ لأن التمييز إما تفسير للمفرد كـ « رطل زيتاً » أو تفسير للنسبة كـ « طاب زيد نفساً » ، وهذا ليس شيئاً منهما .

أما أنه ليس تفسيراً لمفرد ؛ فلأنه لم يتقدم مُبْهَمٌ وضعاً فيميَّز . وأما أنه ليس تفسيراً للنسبة ؛ فلأنه لم يتقدم نسبة .

فإن قلتَ : يمكن أنه من تمييز النسبة بأن يقدر مضاف ، أي : تفسيرها لغةً، فيكون من باب : « أعجبني طيبه أباً » .

قلت : تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين لا تكون إلا فاعلاً في المعنى ،

ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً بالصناعة باعتبار الأصل ، فيكون محولاً عن المضاف نحو : « أعجبني طيبُ زيدٍ أباً » ، إذا كان المراد الثناء على أبي زيد ، وقد لا يكون كذلك ، فيكون صالحاً لدخول « مِنْ » نحو : «لله دَرُّه فارساً » ، و«ويحُه رجلاً » ، فإن الدَّرَّ بمعنى الخير ، وويح بمعنى « الهلاك »[١] ، ونسبتهما إلى الرجل كنسبة الفعل إلى فاعله ، وتعلُّقُ التفسير بالكلمة إنما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل .

فإن قلتَ : ما وجه نصبه ؟

قلتُ : الظاهر أن يكون حالاً على تقدير مضاف من المجرور[٢] ، ومضافين من المنصوب . والأصل : تفسيرها موضوع أهل اللغة ، ثم حذف المتضايفان، على حدِّ حذفهما في قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[٣] أي: أثر حافر فرس الرسول ، ولما أُنيب الثالث عمَّا هو الحال بالحقيقة التُزم تنكيره ؛ لنيابته عن لازم التنكير .

---

(١) ذكر السفاريني ـ رحمه الله ـ كلاماً متيناً في الفرق بين كلمتي « ويح » و « ويل » وأن «ويح» للترحم ، و «ويل» للتقبيح ، وقد تستعمل إحداهما موضع الأخرى.
وينظر : الصحاح «ويح» ، فتح الباري ٤/ ١٩٥ ، شرح ثلاثيات المسند ٢/ ٨٠٩.

(٢) في الأصل الخطي (المحدد) ولا وجه له ، والتصويب من رسالة ابن هشام ص٣٧.

(٣) سورة طه من الآية رقم (٩٦) .

ولـك أن تقـول : الأصـل (موضـوع اللغـة) بتقـدير مـضاف واحـدٍ ، ونـسبة الوضع إلى اللغة مجاز . وهـذا أحـسن الوجـوه ، كـذا قـرَّره بعـض المحققـين ، وهو خلاصة ما ذكره « ابـن هـشام » في رسـالته الموضـوعة في هـذه المسألة ، ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فعليه بها .

* * *

ومنها قولهم :

« هو أكثر من أن يُحصى »*

ونحو قولهم : « زيدٌ أعقل من أن يكذب » .

وهو من مُشكل التراكيب ؛ فإن ظاهره تفضيل الشيء في الأكثرية على الإحصاء ، وتفضيل زيد في العقل على الكذب ، وهذا لا معنى له ونظائره كثيرة مشهورة ، وقلَّ من يتنبَّه لإشكالها ، وقد حمله بعضهم على أنَّ (أَنْ) المصدرية بمعنى « الذي » ، وردَّه في « المغني »(١) في الجهة الثالثة من الباب الخامس من الكتاب من أنه لا يُعرف قائلٌ به ، ووَجَّهه بتوجيهين نظر في كل منهما الدماميني في « شرحه عليه » ، ونقل عن الرضي(٢) وجهاً استحسنه فقال: قال الرضي(٣) : وأما نحو قولهم : أنا أكبر من أن أشعر ، وأنت أعظم من أن

---

* يُنظر : مغني اللبيب ٢/ ١١٢٦ بحاشية الدسوقي .

ولابن كمال باشا رسالة في قولهم : أكثر من أن يحُصى . طُبعت ضمن مجموع ، كما في فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص/ ١٧٦ .

(١) مغني اللبيب ٢/ ٢٧٤ ط. دار الكتب العلمية . و٢/ ٥٤٧ ط. المكتبة التجارية الكبرى .

(٢) محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي ، نجم الدين (... – نحو ٦٨٦هـ) .

عالم بالعربية . اشتُهر بكتابه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب . [الأعلام ٦/ ٨٦] .

(٣) شرح الرضي ق٢ مج١ ص/ ٧٧٥ بتصرف .

تقول كذا ، فليس المقصود تفضيل المتكلِّم على الشِّعْر والمخاطب على القول، بل المراد بُعدهما عن الشِّعْر والقول ، وأفعل التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه ، فـ « مِنْ » في مثله ليست تفضيلية ؛ بل هي مثلها في قولك : « بنتُ منه » تعلَّقت بأفعل التفضيل بمعنى متجاوز ، وبائن ، بلا تفضيل ، فمعنى « أنت أعزُّ عليَّ من أنْ أضربك » أي : بائنٌ من أن أضربك من فَرْط عزَّتك عليَّ ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن « مِنْ » التفضيلية متعلقة بأفعل التفضيل ، بقريب من هذا المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو، فمعناه : متجاوز في الفضل عن رتبته .

فـ « مِنْ » فيما نحن فيه كالتفضيلية ، إلا في معنى التفضيل ، قال : ولا مزيد عليه في الحُسْن .

* * *

ومنها قولهم :

« سواءٌ كان كذا أم كذا »*

فـ « سواء » اسم بمعنى الاستواء ، يُوصف به كما يوصف بالمصادر ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[(١)] وهو هنا خبر ، والفعل بعده ـ أعني كان كذا ـ في تأويل المصدر مبتدأ ، كما صرَّح بمثله الزمخشري[(٢)] في قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[(٣)]، والتقدير : كونه كذا وكونه كذا سِيَّان[(٤)] .

و « سواء » لا يُثنَّى ولا يجُمع على الصحيح ، ثم الجملة إما استئناف أو حال بلا واو أو اعتراض .

بقي هنا شبهةُ وهي أنَّ «أم» لأحد المتعدد ، والتسوية إنما تكون بين المتعدد ،

---

* ينظر : مغني اللبيب مبحث « أم » وموهبة ذي الإحسان ص/ ١٩ .

(١) سورة آل عمران من الآية رقم (٦٤) .

(٢) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي ، جار الله ، أبو القاسم (٤٦٧-٥٣٨هـ). من علماء التفسير واللغة ، ولد في زمخشر وتوفي في الجرجانية .
أشهر كتبه : الكشاف ، أساس البلاغة، الفائق في غريب الحديث. [الأعلام ٧/ ١٧٨] .

(٣) سورة البقرة من الآية رقم (٦) .

(٤) انظر : الكشاف ١/ ١٥١، ١٥٢ .

لا بين أحده ، فالصواب : الواو بدل « أمْ » أو لفظ « أم » بمعنى الواو .

وكونُ « أمْ » بمعنى الواو غير معهود .

وقد أشار الرَّضيُّ إلى تصحيح التركيب بما ملخصه[١] : أن « سواء » في مثله خبرُ مبتدأ محذوف ، أي : الأمران سواء ، ثم الجملة الاسمية دالةٌ على جواب الشرط المقدر إن لم تُذكر الهمزة بعد سواء صريحاً ـ كما في مثالنا ـ أو الهمزة وأم مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى «إنْ» و«أو» بعلاقة «أنَّ»، و « إنْ و الهمزة » يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلِّم .

و « أم » و « أو » لأحد الشيئين أو الأشياء ، والتقدير : إن كان كذا أو كذا فالأمران سواء ، والشبهة إنما تردُ إذا جُعل «سواء» خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ . كذا في « حواشي المطوَّل » لحسن جلبي الفنري .

وما عزاه إلى الرَّضيِّ ذكره الدماميني[٢] عن السيرافي ـ أيضاً ـ في «حواشي الكشاف»[٣] للسيد الشريف .

وحكى بعض المحققين عن أبي[٤] علي أن الفعلين مع الحرفين في تأويل

---

(١) ينظر : شرح الرضي ق٢ مج٢ ص/ ١٣٤١ وما بعدها .

(٢) شرح مغني اللبيب ص/ ٩٢ .

(٣) حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف وصل فيها إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ وهي مطبوعة مع الكشاف ، فانظر ١/ ١٥١ وما بعدها .

(٤) الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ، الفارسي الأصل ، أبو علي (٢٨٨-٣٧٧هـ) .

اسمين بينهما واو العطف ؛ لأن ما بعد كلمتي[(١)] الاستفهام في مثل قولك : أقمتَ أم قعدتَ متساويان في علم المستفهم . فإذا قيل : سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدت . فقد أقيمتا مع ما بعدهما مُقام المستويين . وهما : قيامك وقعودك ، كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في : أنا أفعل كذا أيها الرَّجل ، بجامع الاختصاص[(٢)] .

ثم ذكر ما حققه الرضيُّ وما استدل به عليه ، ومنه قوله : ويرشدك إلى أن «سواء» سادٌّ مَسدَّ جواب الشرط ، لا خبرٌ مقدَّم ، إنّ معنى : سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ ، ولا أبالي أقمتَ أم قعدتَ ، واحدٌ في الحقيقة ، و «لا أُبالي» ليس خبراً للمبتدأ ، بل المعنى : إنْ قمتَ أم قعدتَ فلا أُبالي بهما . انتهى .

وقد يأتون بـ «أو» بدل «أمْ» .

وفي «شرح القطر»[(٣)] للعلامة الفاكهي[(٤)] من باب العطف : لا يُعطف

أحد الأئمة في علم العربية .

من تصانيفه : التذكرة ، المسائل العسكريات، المسائل الحلبيات . [الأعلام ٢/ ١٧٩] .

(١) كذا في الأصل الخطي ، وفي شرح الرضي : لأن ما بعد همزة الاستفهام .

(٢) يُنظر شرح الرضي ق٢ مج ٢ ص/ ١٣٤١ وما بعدها .

(٣) يعني قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري ، يُنظر ص/ ٣١٧-٣١٨ .

(٤) عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن علي ، جمال الدين (٨٩٩-٩٧٢هـ) .

عالم بالعربية . من فقهاء الشافعية ، مولده ووفاته بمكة .

من تصانيفه: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، الحدود النحوية. [الأعلام ٤/ ٦٩].

بـ«أو» بعد همزة التسوية ، للتنافي بينهما ؛ لأن « أو » تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء ، والتسوية تقتضي شيئين لا أحدهما . فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها ، نصَّ عليه السيرافي في «شرح الكتاب» نحو: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ، ومنه قول الفقهاء : سواء كان كذا أو كذا ، وقراءة ابن مُحَيْصن[(١)] : أوْ لم تُنذرهم . وأما تخطئة المصنِّف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني. انتهى[(٢)] .

وذلك حيث قال في شرحه على « المغني » : اعلم أن السِّيرافي قال في « شرح الكتاب» ما هذا نصُّه : «سواءٌ إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت «أم» بعدها ، كقولك : سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ ، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بـ« أو » كقولك: سواء عليَّ قمت أو قعدت . انتهى كلامه[(٣)] .

وهو نصٌّ صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم: سواء كان كذا أو كذا. إلى أن قال : وحُكي أنَّ أبا عليٍّ الفارسي قال : لا يجوز « أو » بعد سواء ، فلا يقال: سواء عليَّ قمت أو قعدت، قال: لأنه يكون المعنى سواءٌ عليَّ أحدهما ، ولا يجوز .

---

(١) محمد (أو عمر أو عبدالله) بن عبدالرحمن بن مُحيصن السهمي بالولاء (...-١٢٣هـ] . مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير ، لا بأس به في الحديث . [الأعلام ٦/ ١٨٩] .

(٢) مجيب الندا ٢/ ٢٤٢ ، وانظر حاشية الصبّان ٣/ ١٤٦ .

(٣) شرح مغني اللبيب ص/ ٩٢ .

قلتُ : ولعلَّ هذا مستند المصنِّف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذه التراكيب .

وقد ردَّ الرضي كلامَ الفارسي بما هو مذكور في « شرحه للحاجبية »[١] فراجعه إن شئت .

* * *

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ق٢ مج ٢ ص١٣٤٦ .

ومنها قولهم في معرض الجواب ونحوه :

« على أنَّا نقولُ »*

فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعده قامعاً للشبهة ، وأقوى مما قبلها ، ويُسمُّونهُ علاوةً وترقِّياً ـ على ما تُشعر به على ـ ولكن يقال : « على » من حروف الجر ، فما معناها هنا ؟ وما متعلقها ؟

ويظهر المراد مما ذكره في « المغني »[١] حيث قال : التاسع ـ أي من معاني على ـ أن تكون للاستدراك والإضراب ، كقولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه ، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى .

وقوله[٢] :

فوالله لا أَنْسَىٰ قتيلاً رُزِئْتُهُ ... بجانب قوسي ما بَقِيتُ على الأرضِ

على أنها تعفُو الكلوم وإنما ... تُوكَّلُ بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضي

أي : على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد .

---

* موهبة ذي الإحسان ص/ ٢١ ، وفيه : على أَنَّنا .

(١) مغني اللبيب (١/ ٢٨٨) .

(٢) البيتان لأبي خراشٍ ، خُويلد بن مُرة الهذلي . [شرح شواهد المغني ١/ ٤٢١] .

وقوله[1] :

بكلٍّ تداوَيْنا فَلَم يُشفَ مَا بنا   عَلى أنَّ قُربَ الدَّارِ خَيرٌ من البُعْدِ
على أنَّ قُربَ الدَّارِ ليس بنافِعٍ   إِذا كَانَ مَنْ تَهْواهُ ليس بذي وُدٍّ

ثم قال : أبطل بـ « على » الأولى عموم قوله : لم يُشف ما بنا ، فقال : على أن فيه شفاءً ما ، ثم أبطل بالثانية قوله :

....   عَلى أنَّ قُربَ الدَّارِ خَيرٌ من البُعْدِ

وتعلُّق « على » هذه بما قبلها كتعلق « حاشا » بما قبلها عند من قال به ، فإنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف ، أي : والتحقيق على كذا . وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال : ودَلَّ على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جيء بما هو التحقيق فيها . انتهى كلام « المغني » .

* * *

(١) البيتان لعبدالله بن الدُّمينة الخثعمي من قصيدة له. [شرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥].

ومنها قولهم :

« كُلُّ فرد فرد »

كقول « المطوَّل » : معرفةُ كل فرد فرد من جزئيات الأحوال[١] .

قال المحقق الفنري : الأقرب أنه من التأكيد اللفظي ، وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصداً إلى الكمال ، أو المراد : كلُّ فرد منفرد عن الآخر، وحاصله : معرفة كل فردٍ على سبيل التفصيل والانفراد ، دون الاقتران .

وقد يترك لفظ « كل » في مثله ، مع أن العموم مراد ، كأن يقال : معرفة فردٍ فرد ، والظاهر أن العموم مستفاد من قرينة المقام ، فإن النكرة في الإثبات قد تعُمّ .

ويحتمل أن يحُمل على حذف المضاف وهو « كل » بتلك القرينة .

* * *

(١) المطوَّل ص/ ٣٤ .

ومنها قولهم :

« ولا سيما كذا »*

قال المحقق الفنري : « لا » لنفي الجنس ، و « سيَّ » ـ مثل « مثل » وزناً ومعنىً ـ اسمها عند الجمهور ، وأصله « سِويَ » أو « سِيوَ » ، والواقع بعدها إذا كان مُعرّفاً : إمَّا مجرور على أنه مضاف إليها و « ما » زائدة كما في قوله تعالى : ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ أو بدل من « ما » وهي نكرة غير موصوفة ، أي لا مثل شيء علم البيان . وإمّا مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلةٌ إن جُعِلَتْ «ما» موصولة ، أو صفةٌ إن جُعِلَتْ موصوفةٌ .

والجرُّ أولى من هذا الوجه ؛ لقِلَّة حذف صدر الجملة الواقعة صِلةً أو

---

* يُنظر : موهبة ذي الإحسان ص/ ٤٥ ، خزانة الأدب ٣/ ٤٤٤-٤٤٨ ، والنكت للزركشي ١/ ٢٥-٢٦ .

وقد كتب في « لا سيَّما » وما يتعلق بها من أحكام عددٌ من العلماء نظماً ونثراً ، منهم العلاّمة أحمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ) حيث نظم أبياتاً في أحكامها ثم شرح هذه الأبيات .

كما شرح المنظومة العلامة محمد بن محمد المالكي الشهير بالأمير (ت١٢٣٢هـ).

وكتب في أحكامها ـ أيضاً ـ الشيخ حسين بن محمد الغزي (ت١٢٧١هـ) .

ولديَّ صورة عن نسخته الأصلية .

صفةً ، صرَّح به الرَّضيُّ[١] .

على أنه يَقدحُ في اطِّراده لزوم إطلاق (ما) على ذات من يعقل، وهم يأْبَوْنَهُ.

وعلى الوجهين فحركة « سِيَّ » إعرابٌ ؛ لأنه مضاف لـ « ما » منصوب على تقدير « أعني » أو على أنه تمييز إن كان نكرة ؛ لأن «ما » بتقدير التنوين، وهي كافة عن الإضافة ، والفتحة بنائية مثلها في « رجل » وقيل : على الاستثناء في الوجهين ، فعدم تجويز النصب إذا كان معرفة وَهمٌ من الأندلسي[٢] .

وعلى التقادير خبر « لا » محذوف عند غير الأخفش[٣] ، أي لا مثل علم

---

(١) شرح الرضي للكافية (ق١ مج٢ ص/ ٧٩١) .

(٢) القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي ، المرسي (٥٧٥-٦٦١هـ) .
له شرح المفصَّل [الأعلام ٥/ ١٧٢] .

(٣) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، البلخي ثم البصري (... - ٢١٥هـ) .
يعرف بـ « الأخفش الأوسط » . نحوي ، عالم باللغة والأدب .
من كتبه : معاني القرآن ، الاشتقاق . [الأعلام ٣/ ١٠٢] .

* فائدة :
المعروفون بـ « الأخفش » كثير ، أشهرهم ثلاثة :
١- الأخفش الكبير ، أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد (ت١٧٧هـ) .
٢- الأخفش الأوسط ، وهو المذكور أعلاه . وهو المقصود إذا أطلق الأخفش .
٣- الأخفش الصغير ، أبوالحسن علي بن سليمان بن الفضل (ت٣١٥هـ) .

البيان موجود من العلوم ، فإن التحلي بحقائقه أحقُّ بالتقديم من التحلي بحقائق غيره ، وعنده « ما » خبر « لا »[(١)] ويلزمه قطع « سِيَّ » عن الإضافة من غير عوض .

قيل : وكون خبر « لا » معرفة .

وجوابه أنه يُقدِّر « ما » نكرةً موصوفة .

وأما الجواب باحتمال أن يكون قد رجع إلى قول سيبويه[(٢)] في « لا رجل قائم » من أن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به لا بـ« لا » النافية ، فلا يفيد فيما نحن فيه ، كما لا يخفى .

وقد يحذف منه كلمة « لا » تخفيفاً مع أنها مرادة ، ولهذا لا يتفاوت المعنى، كما في قوله تعالى : ﴿ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ ﴾[(٣)] أي لا تفتؤ . لكن ذكر البلباني[(٤)] في «شرح تلخيص الجامع الكبير»[(٥)] أن استعمال « سيما » بلا « لا » لا نظير له

---

(١) ينظر : شرح المفصَّل ١/ ١٠٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

(٣) سورة يوسف من الآية رقم (٨٥) .

(٤) علي بن بلبان بن عبدالله ، علاء الدين ، الفارسي (٦٧٥-٧٣٩هـ) . فقيه حنفي . من كتبه : المقاصد السنية ، وشرح تلخيص الجامع . [الأعلام ٤/ ٦٧] .

(٥) تلخيص الجامع الكبير. تأليف محمد بن عباد الخلاطي (ت٦٥٢هـ) وشرح ابن بلبان يُسمّى « تحفة الحريص » .

في كلام العرب .

وقد تخفف الياء مع وجود « لا » وحذفها . وقد يقال « لا سوا » مقام « لا سيما» . والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله :

.... ولا سيِّما يؤماً بدارة جُلجُل[1]

اعتراضية ، ذكره الرضي[2] .

وقيل : حالية[3] .

وقيل : عاطفة[4] ، ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجاً عما قبلها من حيث أولويته بالحكم المتقدم ، وإلا فليس فيها حقيقته ، صرَّح به الرضي .

---

(١) عجز بيت لامرئ القيس ، وصدره :

ألا رُبَّ يومٍ صالح لك منهما ....

قال الرضي في شرح الكافية (ق١ مج٢ ص/ ٧٩١) : وليس نصب الاسم بعد (لا سيِّما) بقياسٍ ، لكنه رُوي بيت امرئ القيس : وذكره. بنصب (يوماً) أيضاً ، فتكلفوا لنصبه وجوها .. وذكرها .

(٢) شرح الكافية (ق١ مج٢ ص٧٩٢ . وانظر : تعليق الفرائد ٦/ ١٥٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضَّرَب لأبي حيان ٣/ ١٥٥٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي (ق١ مج٢ ص/ ٧٩٤) حيث قال عن الواو : وهي اعتراضية ويجوز أن تكون عطفاً ، والأول أولى وأعذب . اهـ .

وقد يُحذف ما بعد « لا سيما » وتنقل من معناها الأصلي إلى معنى (خصوصاً) فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، فإذا قلت : زيد شجاع ولا سيما راكباً ، فـ « راكباً » حال من مفعول الفعل المقدَّر ، أي: وأخصه بزيادة الشجاعة خصوصاً راكباً . وكذا في : زيد شجاع ولا سيما وهو راكب . والواو التي بعده للحال .

وقيل : عاطفة على مقدَّر ، كأنه قيل : ولا سيما وهو لابس السلاح ، وهو راكب ، وعدم مجيء الواو قبله حينئذ كثير ؛ إلا أن المجيء أكثر . انتهى .

* * *

ومنها قولـهم :

« فقـط »*

كقول صاحب «التلخيص»[١] : والفصاحة يوصف بها الأخيران فقط[٢] .

قـال المحقـق التفتـازاني[٣] في « المطـول » : وقولـه فقـط مـن أسـماء الأفعـال بمعنـى « انتـه » ، وكثـيراً مـا يُـصدَّر بـ « الفـاء » تزييناً للفـظ ، وكأنـه جـزاء شرطٍ محذوف ، أي إذا وصفت بها الأخيرين فقـط ، أي : فانتـه عـن وصـف الأول بهـا. انتهى[٤] .

قـال بعـض المحـشين : وقـال ابـن هـشام في « حـواشي[٥] التـسهيل » : « لم يُسمع منهم إلا مقروناً بالفاء وهي زائدة لازمة عندي » .

وقال الدماميني نقلاً عن ابن السيد في نحو : أخـذتُ درهمـاً فقـط : أخـذت

---

* يُنظر : موهبة ذي الإحسان ص/ ٢٤ .

(١) تلخيص المفتاح للقزويني ، مطبوع بعنوان : متن التلخيص في علم البلاغة .

(٢) ص/ ٤ . وفيه « والبلاغة » بدل « والفصاحة » . وينظر : المطوَّل ص/ ١٥ .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) المطوَّل ص/ ١٥ .

(٥) المقصود بكتاب (التسهيل): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . ولـه شروح وعليه حواشٍ . ومنها حاشية ابن هشام .

درهماً فاكتفيت به . فجعلها عاطفة ، قال : وهو خير من قول التفتازاني وابن هشام .

وبقي أنه يرد على كلام «المطوَّل» أن الفاء في جواب الشرط ليس للتزيين ، بل من حروف المعاني ففيه منافاة .

ويجاب بأن الشرط المحذوف إنما يعتبر لإصلاح الفاء المذكور للتزيين ، وليس في المعنى داع إلى اعتبار الشرط المحذوف ، فذكر الفاء لتزيين اللفظ فيه تقويةٌ لجانب المعنى ؛ لرعاية جانب اللفظ .

هذا ، والأظهر أن قوله : « وكأنه » توجيه ثانٍ ، ثم إنه قدَّر أداة الشرط المحذوفة « إذا » . وكذا وقع لغيره .

والحق أنه لا يُحذف من أدوات الشرط إلا « إنْ » ، وأورد عليه ابن كمال باشا[1] - بعد أن نقل عن « المغني »[2] أنها تكون بمعنى « حَسْب » كـ « قَدْ » واسم فعل بمعنى (يكفي) - أن المناسب للمقام جَعْلُها بمعنى «حَسْب» ، وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفي ، قال : فجعْلُها هنا اسم فعل وأنها بمعنى « انته » غلطٌ مرتين .

---

(١) أحمد بن سليمان بن كمال باشا ، شمس الدين (...-٩٤٠هـ) .

من العلماء بالحديث ورجاله . تركي الأصل ، مستعرب . تصانيفه كثيرة ، منها مجموعة رسائل تشتمل على (٣٦) رسالة . [الأعلام ١/ ١٣٣] .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٣٥٤ .

ومنها قولهم :

« كائناً ما كان »

قال بعض المحققين : جعل الفارسي « ما » في : « ضربته كائناً ما كان » مصدرية ، و « كان » صلتها ، وهما في محل رفع بـ « كائن » وكلاهما على التمام ، أي : كائناً كونه .

وقيل : « كائن » من الناقصة ـ أيضاً ـ و « ما » موصولة استعملت لمن يعقل كما في « لا سيما زيد » وفي « كائن » ضمير هو اسمها ، و « ما » خبرها ، وفي «كان» ضمير « ما » اسمها ، وخبرها محذوف ، أي : كائناً الشخص الذي هو إياه ، ويجوز كون « ما » نكرة موصوفة بـ « كان » وهي تامة ، والتقدير : لأضربنه كائناً شيئاً كان ، أي : شيئاً وُجِدَ .

والمعنى : لأضربنَّه كائناً بصفة الوجود من غير نظر إلى حال دون حال ، مفرداً كان أو مركباً ، كلاً أو جزءاً .

ولعل هذا أولى من الذي قبله . انتهى .

أقول : و يخطر لي وجهٌ آخر ، وهو أن « ما » صلة للتوكيد ، و « كائناً » و« كان » تامتان ، والمعنى : لأضربنه موجوداً وُجد . أي : أي شخص وُجد صغيراً أو كبيراً ، جليلاً أو حقيراً .

ووجه آخر وهو : أن تكون « ما » اسماً نكرة[١] صفة لـ « كائناً » أو بدلاً منه ، فإذا قلت : لأضربنَّ رجلاً كائناً ما كان ، فالمعنى : لأضربن رجلاً موجوداً شخصاً وُجد ، والمعنى على التعميم كالأول ، أي : أيَّ شخص .

وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[٢] .

ووقع في عبارة «المطول» : كائناً من كان أنا أو غيري ، فقال الفاضل الفنري: «كائناً» حال ، و « من » موصوفة في محل نصب خبر لـ « كائناً » والعائد محذوف ، أي كأنه .

واعتُرض بامتناع حذف خبر « كان » ، نصَّ عليه ابن هشام[٣] وصاحب «اللباب»[٤] وغيرهما .

وأُجيب : بأنه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس. ولو قيل : «كان» تامة، وفاعله راجع إلى « من » لم يحتج إلى ما ذكره ، و « أنا » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو أنا أو غيري ، أو بدل مِن « مَنْ كان » على أن يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب ، كما استعير للمجرور في : ما أنا كأنت . انتهى .

---

(١) في الأصل الخطي العبارة هكذا : وهو أن تكون اسماً ما نكرة صفة .. والتصويب حسب السياق .

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٦) .

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٦٥ ، شرح قطر الندى ص/ ١٣٥ .

(٤) ص/ ٣٥٠ .

ومنها قولهم :

« بعد اللّتيا والّتي »*

قال محقق الروم حسن جلبي الفنري : « اللتيا » تصغير « التي » على خلاف القياس ؛ لأن قياس التصغير أن يُضمَّ أوّل المصَغَّر ، وهذا بقي على فتحته الأصلية ، لكنهم عوضوا عن ضم أوله بزيادة الألف في آخره ، كما فعلوا ذلك في نظائره من « اللَّذيا وذيًّا وذيَّاك » ، والمعنى : بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة ، التي من فظاعة شأنها كَيْت وكيت ، حُذفت الصلة إبهاماً؛ لقصور العبارة عن الإحاطة بوصف الأمر الذي كنى بهما عنه ، وفي ذلك من تفخيم أمره ما لا يخفى . انتهى .

وأصله : أن العرب تقول ذلك في الأمر الصعب الذي لا يُراد فعله ، والتزموا عدم ذكر صلة لهما ، لا لفظاً ولا تقديراً ؛ لما مَرَّ ، فيُلغَزُ ويقال : أيُّ موصول وليس له صلة ولا عائد . وقد نظم ذلك بعض مشايخ مشايخنا[1] فقال :

يا أيها النحويُّ ذا العرفان ... ومن حوَى لطائفَ البيانِ
ما اسمان موصولان مَبنيان ... ولم يكونا قَطُّ يُوصلان

---

* ينظر : درة الغواص ص/ ٧٧، ٧٨ ، مجمع الأمثال (١/ ٩٢) ، خزانة الأدب ٦/ ١٥٥ وَ ٨/ ٤٦ ، أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤، ٣٥ ، ومختارات أحمد تيمور ص/ ١٢٠ .

(١) لم أقف على قائلهما بعد بحثٍ .

ومنها قولهم :

« أولاً وبالذات »*

قال الفَنَري في « حواشي المطوَّل » : أولاً منصوب على الظرفية بمعنى «قَبلُ» ، وهو حينئذٍ منصرف للوصفية له[1] ، ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل في الأصل ؛ بدليل « الأُولَى والأوائل » كالفضلى والأفاضل .

وهذا معنى ما قاله في « الصِّحاح » : إذا جعلته صفة لم تصرفه ، تقول : لقيته عام[2] أوَل ، وإذا لم تجعله صفة صرفته ، تقول : لقيته عام[2] أولاً »[3] معناه : في الأولى : أول من هذا العام ، وفي الثاني : قبل هذا العام .

والباء في « بالذات » بمعنى « في » وهو معطوف على « أولاً » أي : في ذات المعنى بلا واسطة .

---

* ينظر : موهبة ذي الإحسان ص/ ٦.

(١) كذا في النسخة الخطية ، وفي « الموهبة » : لا وصفية له .

(٢) كذا في النسخة الخطية، والصواب (عاماً) في الموضعين، كما في اللسان والقاموس.

(٣) لم أجده في « الصحاح » حيث قال الجوهري في [وأل] : وأوَّلُ : نذكره في فصل (وأل) .

ولم أجده في الموضع المشار إليه بعد بحثٍ ، فلينظر .

لكن انظر : لسان العرب (وأل) ، والقاموس (وأل) .

ومنها قولهم :

« وهذا الشيء لا محالة كذا »*

وهي مصدر ميمي بمعنى التحول ، من حالَ إلى كذا بمعنى : تحوَّل إليه ، وخبر « لا » محذوف ، أي : لا محالة موجود ، والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها ، مفيدة تأكيد الحكم .

* * *

* ينظر : موهبة ذي الإحسان ص/ ٤٤ .

ومنها قولـهم :

« لا أفعله ألبتَّة »*

وهي مصدرٌ من البتِّ يعني القطع .

وفي « القاموس »: لا أفعله الْبَتَّة ، وبَتَّة : لكلِّ أمر لا رجعة فيه . انتهى[(١)].

والمشهور على الألـسنة أن همزتهـا همـزة قطـع ، وبـه صرَّح الإمـام الكرمـاني[(٢)] في « شرح البخاري »[(٣)] وردّه الحافظ ابن حجر[(٤)] في شرحه «فتح البـاري»[(٥)] بما حاصله : أنه لم يرَ أحداً من أهل اللغة صرَّح بذلك . ونازعه البدر العيني[(٦)] في

(١) القاموس المحيط (بتَتَ) .

(٢) محمد بن يوسف بن علي بن سعيد ، شمس الدين (٧١٧-٧٨٦هـ) .
عالم بالحديث ، أصله من كرمان .
من تصانيفه : الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري . [الأعلام ٧/ ١٥٣] .

(٣) الكواكب الدراري ١٦/ ١٠٢ ط. دار إحياء التراث .

(٤) أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين (٧٧٣-٨٥٢هـ) . من أئمة العلم ، مولده ووفاته بالقاهرة . تصانيفه كثيرة وجليلة ، منها : الدرر الكامنة ، فتح الباري ، بلوغ المرام [الأعلام ١/ ١٧٨] .

(٥) ٧/ ٥٥٢ ط. دار الريان .

(٦) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، بدرالدين (٧٦٢-٨٥٥هـ) . مؤرخ علاّمة ، من تصانيفه : عمدة القارئ ، البناية في شرح الهداية. [الأعلام ٧/ ١٦٣] .

« شرحه »[١] ـ أيضاً ـ بأنَّ عدم رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي وجوده .

قلت : القياس يقتضي ما قاله الحافظ ؛ فإنه من المصادر الثلاثية ، وهمزاتها همزة وصل ، ومنازعة العيني لا تُثبتُ المدَّعى ، نعم قد يقال : من حسن الظن بالإمام الكرماني أنه لا يقول ذلك من رأيه مع مخالفته لقياسه على نظائره ، فلولا وقوفه على ثبتٍ في ذلك لما قاله .

وصرح بعض الفضلاء بأن المشهور كونها همزة قطع ، وأنه مما خالف القياس ، وهو يؤيد ما قاله الكرماني ، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

ثم رأيت في « الشرح الكبير » للعلامة الدماميني على « المغني » عند قوله في باب الهمزة: «لو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتَّة» ما نصه : هي بمعنى القول المقطوع به ، قال الرَّضيُّ : وكأن اللام فيها في الأصل للعهد ، أي القطعة المعلومة التي لا تردد[٢] فيها .

فالتقدير هنا : اجزم بهذا الأمر ، وهو أنه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعةً واحدةً .

---

(١) عمدة القارئ ١٧/ ٢٤٩ ط. دار إحياء التراث .

(٢) في الأصل الخطي غير ظاهرة وكأنها (لا تعدد) وأثبتُّ (لا تردد) بدليل سياق الكلام كما سيأتي بعد قوله : والمعنى ... إلخ.

والمعنى : أنه ليس فيه تردد ، بحيث اجزم به ثم يبدو لي ، ثم اجزم به مرة أخرى ، فيكون قطعتين أو أكثر ، بل هو قطعة واحدة لا شيء فيها للنظر . فالبتَّة بمعنى القطعة ، ونصبها نصبُ المصادر . انتهى .

وفي هذا إشارة ظاهرة إلى أنَّ الهمزة همزة وصل ، بل كلام الرضي كالصريح في ذلك ، اللهم إلا أن يكون ذلك بناءً على ما هو القياس ، فلا ينافي ما قدمناه من أنّ قطع همزتها مما خالف القياس .

ثم رأيت التصريح في ذلك في « تصريح الشيخ خالد الأزهري » في بحث المعرفة ، حيث قال : ألبتّة بقطع الهمزة سماعاً . قال شارح « اللباب»[1] والقياس وصلها . انتهى بحروفه[2] ، فليتأمّل .

* * *

(١) اللباب هو : لباب الإعراب لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني (ت٦٨٤هـ) . وهو مطبوع بتحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن .
وأما الشارح : فقد شرح كتاب اللباب عددٌ من العلماء ، ومن أشهرها شرح قطب الدين الفالي محمد بن مسعود أو سعيد بن محمود بن أبي الفتح السيرافي .
وإذا أطلق اسم (شارح اللباب) فإنما يقصد به الفالي . والله أعلم .

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٩٤) .

ومنها قولهم :

« فضلاً »*

كقولك : فلانٌ لا يملك درهماً فضلاً عن دينار .

ومعناه : أنه لا يملك درهماً ولا ديناراً ، وأن عدم ملكه للدينار أَوْلى من عدم ملكه للدرهم ، وكأنه قال : لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً . وانتصابه على وجهين محَكِيّيْن عن الفارسي :

أحدهما : أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، وذلك الفعل نعت للنكرة .

والثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور وهو درهماً ، وإنما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة ؛ للمسوِّغ ، وهو وقوع النكرة في سياق النفي ، والنفي يُخرج النكرة من حَيِّز الإبهام إلى حيِّز العموم ، وضُعِّف الوصف ؛ فإنه متى امتنع الوصف بالحال أو ضَعُف ساغ مجيئُها من النكرة .

فالأول: كقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[1]، فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة ، خلافاً للزمخشري[2] .

---

* ينظر : رسالة ابن هشام ص/ ١٨ ط. الشاعر ، وص/ ١١ ط. الضامن ، موهبة ذي الإحسان ص/ ٢٣ ، ورسالة الصناديقي ص/ ٣ .

(١) سورة البقرة من الآية رقم (٢٥٩) .

(٢) انظر : الكشاف ٢/ ٣٨٧ (عند تفسير الآية (٤) من سورة الحجر) .

والثاني : كقولهم : مَررتُ بماءٍ قَعْدَةِ رجُلٍ . فإن الوصف بالمصدر خارج عن القياس .

وإنما لم يجُز الفارسي في «فضلاً» كَوْنه صفةً لدرهم ؛ لأنه رآه منصوباً أبداً، سواء كان ما قبله منصوباً أم مرفوعاً أو مخفوضاً .

وزعم أبوحيان ذلك لأنه لا يوصف بالمصدر ، إلا إذا أُريدت المبالغة ؛ لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمرادٍ هنا .

وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق ، أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسي . وأما تنزيله على المعنى المراد فعَسِر ، وقد خُرِّج على أنه من باب قوله :

على لاحبٍ لا يُهتدى بمناره ....[1]

ولم يذكر أبوحيان سوى ذلك ، وقال : قد يُسلِّطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجلٌ عاقلٌ فيقوم ؛ فإنه لا يريد إثبات منارٍ للطريق وينفي الاهتداء عنه ، إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية .

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

.... **إذا سافَهُ العَوْد النباطي جرجرا**

[الخصائص ٣/ ١٦٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٨] .

وعلى هذا خُرِّج : ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[1] أي : لا شافع لهم فتنفعهم شفاعة .

وعلى هذا يتخرَّج المثال المذكور ، أي : لا يملك درهماً فيفضُلُ عن دينار، وإذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار أَوْلى .

وفيه أن « فضلاً » مُقيِّد للدرهم أو معمول للمقيِّد على الإعرابين السابقين ، فلو قُدِّر النفي مُسلَّطاً على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ، ولما امتنع هذا تعيَّن الحملُ على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النفي على المقيَّد وهو الدرهم ، فينتفي الدينار؛ لأن الذي لا يملك الأقلّ لا يملك الأكثر؛ فإن المراد بالدرهم ما يساويه من النقود، لا الدرهم العُرفِيُّ .

والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذفٌ كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه . وتوجيه ذلك : أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر قال : لا يملك فلانٌ ديناراً ، أو رداً على مخُبر قال : فلان يملك ديناراً، فقيل في الجواب : فلان لا يملك درهماً ، ثم استؤنف كلام آخر .

ولك في تقديره وجهان :

(١) سورة المدثر الآية رقم (٤٨) .

أحدهما: أن يقدر: أُخبرك بهذا زيادة عن الإخبار عن دينار استفهمتَ عنه ، أو زيادة عن دينار أخبرت بملكه له ، ثم حُذفتْ جملة « أخبركِ بهذا » وبقي معمولها وهو « فضلاً » ، كما قالوا : حينئذٍ الآن بتقدير : كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين ، وأبقوا من كلٍّ منهما معمولها ، ثم حُذف مجرور (عن) وجارُّ الدينار وأُدخلت (عن) الأولى على الدينار ، كما قالوا : ما رأيت رجلاً أحسَنَ في عينه الكحل من زيد[1] .

والأصل : منه في عين زيد ، ثم حُذف مجرور (مِنْ) وهو الضمير ، وجارُّ العين وهو (في) ودخلت (من) على العين .

---

(١) هذه المسألة تُسمّى (مسألة الكحل) .

وهي من المسائل التي شَجَر الخلافُ فيها بين النُّحاة .

وقد صنَّف فيها عددٌ من العلماء :

منهم : رضي الدين محمد بن إبراهيم التاذفي ، المشهور بابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ) عنونها بـ (كحل العيون النجل في حلِّ مسألة الكحل) وهي منشورة بتحقيق د. حاتم الضامن. ولها نشرة أخرى في مجلة (عالم المخطوطات – رجب، ذو الحجة ١٤١٩هـ) .

ومنهم : شمس الدين محمد بن إبراهيم ، النكساري (ت ٩٠١هـ) وهي منشورة بتحقيق د. عبدالفتاح الحموز – الأردن .

ومنهم : الجارَبَردي – أظنه أحمد بن الحسن (ت٧٤٦هـ) – له رسالة في المسألة ، نقل عنها البغدادي في الخزانة ٨/ ٣٢٠، ٣٢٨ .

والثاني : أن يُقدَّر « فضلاً » انتفاء الدرهم عن فلان فضلاً عن انتفاء الدينار منه .

ومعنى ذلك : أن يكون حالة هذا المذكور في الفقر معروفة عند الناس ، والفقير إنما يُنفى عنه في العادة ملك الأشياء الحقيرة، لا ملك الأموال الكثيرة، فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه ، أي أكثر منه ، يقال : فَضَلَ عنه ، وعليه ، بمعنى زاد . و«فضلاً» على التقدير الأول حال ، وعلى الثاني مصدر ، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي . لكنّ توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر ، ولعل من لم يقف أُنْسَهُ بتجويزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

إنْ لم تكن إلا الأسِنَّةُ مركباً ... فلا رأي للمحتاج إلا ركُوبُها[1]

وقد بينتُ في التوجيه أن مثل هذا الحذف والتجوّز واقع في كلامهم . هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الأنصاري في « رسالته » . وقد قرر الإعراب والمعنى المراد السيد الشريف قدّس سره في « حواشي الكشاف » على غير ما مَرَّ ، فقال : هو مصدر يتوسط بين أدنى وأعلى للتنبيه بنفي الأدنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الأعلى واستحالته ، أي عدِّه مُحالاً عُرْفاً ، فيقع بعد نفي

---

(١) البيت للكُمَيْت بن زيد الأسدي ، وله رواية أخرى هي :

وإنْ لم يكنْ إلا الأسنَّةُ مركبٌ ... فلا رأي للمحمول إلا ركوبها

[جمهرة أشعار العرب ٢/ ٩٩٣]

إما صريح كقولك : فلانٌ لا يعطي الدرهم فضلاً عن الدينار ، تريد أن إعطاء الدرهم منفيٌّ ومستبعد ، فكيف يتصور منه إعطاء الدينار .

وإما ضمناً كقوله : وتقاصُر الهمم ... إلخ .

يريد أنّ همَمهم تقاصرت عن بلوغ أدنى عدد هذا العلم وصار منفياً مُستبعداً عنهم ، فكيف ترقى إلى ما ذكر ؟ وهو مصدر قولك : فَضَل عن المال كذا : إذا ذهب أكثره وبقي أقله ، ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر هناك توجيهان :

* فمنهم من نظر إلى معنى الذهاب والبقاء فقال : تقدير الكلام : فضل عدم إعطاء الدرهم عن إعطاء الدينار ، أي ذهب إعطاء الدينار بالمرة ، وبقي عدم إعطاء الدرهم ، فالباقي هو نفي الأدنى المذكور قبل « فضلاً » والذاهب هو نفس الأعلى المذكور بعده .

وعلى هذا التوجيه يفوت شيئان من أصل الاستعمال :

الأول : كون الباقي من جنس الذاهب ؛ إذ ليس انتفاء الأدنى من جنس الأعلى .

الثاني : كون الباقي أقلّ من جنس الأعلى .

فإن قلت : يرد عليه أن المفهوم من « فضلاً » حينئذٍ أن ما بعده ذاهب منتفٍ بتمامه، وأما أنه أدخل في الانتفاء وأقوى فيه مما نُفي قبله كما هو المقصود فلا .

قلت : قد يُفهم ذلك من كونه أعلى وأدنى ؛ لأن الأعلى أولى بالانتفاء من الأدنى .

* ومنهم من نظر إلى القلة والكثرة فقال : التقدير في المثال : فضل عدم إعطاء الدرهم عن عدم إعطاء الدينار ، أي العدم الأول قليل بالقياس إلى العدم الثاني ؛ فإن الأول عدم ممكن مستبعد وقوعه . والثاني عدم مستحيل فهو أكثر قوة وأرسخ من الأول .

وعلى هذا التوجيه يفوت من أصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ، ويلزم ألاّ يكون كلمة « عن » صلةً له بحسب معناه المراد ؛ بل بحسب أصله ، ويحتاج إلى تقدير النفي فيما بعد « فضلاً » .

* وههنا توجيه ثالث مبني على اعتبار ورود النفي على الأدنى بعد توسط «فضلاً» بينه وبين الأعلى ، كأنه قيل : يُعطي الدرهم فضلاً عن الدينار ، أي فضل إعطاء الدرهم عن إعطاء الدينار ، على معنى : ذهب إعطاء الدينار وبقي من جنسه بقيةٌ هي إعطاء الدرهم ، ثم أُورد النفي على البقية ، وإذا انتفى بقية الشيء كان ما عداها أقدم منها في الانتفاء .

ويرجع حاصل المعنى إلى أن إعطاء الدينار انتفى أولاً ثم تبعه في الانتفاء إعطاء الدراهم . انتهى ملخصاً .

ثم ذكر بعد ما مرَّ ما نصه : قال رحمه الله تعالى : لزم حذف ناصب «فضلاً»

لجريه مجرى تتمة الأول بمنزلة « لا سيما » ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب البتَّة ، وردَّ به على من زعم أنه حال . ولا يلتبس عليك أن فاعل ذلك المحذوف هو الأدنى على الوجه الأخير، ونفيه على الوجهين الأولين. انتهى.

وعدم صحة كونه حالاً على المعنى الذي قرره ظاهر ، وكذا عدم كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله . على المعنى الذي قرره ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الأفهام .

* * *

ومنها قولهم :

« وهذا بخلاف كذا »

والظاهر أن الخبر « خلاف » والباء زائدة فيه ، كقوله تعالى : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[١] أو «الخلاف» اسم مصدر « خالف » أي : وهذا ملتبس بمخالفة كذا .

وقد يقولون : « بخلاف ما لو كان كذا » .

وقد ذكر في « المغني »[٢] في بحث «لو» أنها تكون حرفاً مصدرياً والأكثر وقوعها بعد « وَدَّ » أو « يودُّ » نحو : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[٣] ، وقد تقع بدونهما ومنه قول قُتيلة[٤] :

ما كان ضرَّك لو مَنَنتَ وربَّما   مَنَّ الفتى وهو المغيظ

قال الدماميني في « شرحه » : قلت : وعلى كون « لو » مصدرية يتخرَّج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم : « بخلاف ما لو كان كذا » كقول ابن

---

(١) سورة يونس من الآية رقم (٢٧) .
وانظر : البحر المحيط ٥/ ١٤٧ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٥٠٢ مبحث (لو) .

(٣) سورة البقرة من الآية رقم (٩٦) .

(٤) البيت لقُتَيْلة بنت النضر بن الحارث (أو أختها) .
[شرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٨، والجنى الداني ص/ ٢٨٨ ، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٩].

الحاجب في كتابه الفقهي[١] : بخلاف ما لو أُخِّر فيكون التقدير : بخلاف وقوعاً مَيْتاً ، وبخلاف تأخيره ، و « ما » زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، نحو : جئتك غير ما مَرَّة . هذا أقرب ما يُخَرَّج مثل هذا التركيب عليه ، والله أعلم » . انتهى .

* * *

(١) جامع الأمهات ص/ ٣٤ عند الكلام على أقسام المياه .

ومنها قولهم :

« هو كَلاَ شيء ، ووجوده كلا وُجود »*

صارت مع ما بعدها كلمة واحدة ، وأجرى الإعراب على آخرها ، وعُرِّفت باللام في مثل : اللاَّحجر .

وقيل : هو بمعنى « غير » إلا أن إعرابها ظهر فيما بعدها ؛ لكونها على صورة الحرف ، كما في « إلا » بمعنى « غير » . انتهى .

* * *

* يُنظر : موهبة ذي الإحسان ص/ ٢٥ .

ومنها قولهم :

« وليس هذا كما زعمه فلانٌ صواباً »

ونظائره .

ومثله قول « المطوّل » : وليس كما توهمه كثير من الناس مبنيّاً[(١)] ، قال مُحَشّيه الفاضل السيالكوتي : أي ليس مبنياً بناءً مثل ما توهمه كثير من الناس .

أو في موقع الحال من الضمير « مبنياً » : أي : ليس مبنياً حال كونه مماثلاً لما توهمه كثير ، على ما قاله صاحب « المغني »[(٢)] في قوله [تعالى] : ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾[(٣)] . والقول بأنه خبر ليس ، و ﴿مبنياً﴾ بدلٌ منه ، أو خبر بعد خبر ، تكلُّف .

* * *

---

(١) المطوّل ص/ ٦، ٧ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٥٩ .

(٣) سورة الأنبياء من الآية رقم (١٠٤) .

ومنها قولهم :

« قالوا عن آخرهم »*

ومثله قول [صاحب][١] الكشاف : وقد عجزوا عن آخرهم[٢] .

قال السيد الشريف ـ قُدِّس سره ـ : «عن آخرهم» صفة مصدر محذوف ، أي عجزاً صادراً عن آخرهم ، وهو عبارة عن الشمول [والاستيعاب][٣] ؛ فإن العجز إذا صدر عن الآخر فقد صدر أولاً عن الأول .

وقيل : عجزاً متجاوزاً عن آخرهم ، فيدل على شموله إياهم وتجاوزه عنهم فهو أبلغ من أن يقال : عجزوا كلّهم .

ورُدَّ بأن التجاوز ـ بمعنى التعدي والمجاوزة ـ يتعدى بنفسه ، والذي يتعدَّى بـ « عن » معناه العفو .

وقيل : عجزاً صادراً عن آخرهم إلى أولهم .

ورُدَّ بأن مقابل « إلى » هو « مِن » لا « عن » . انتهى[٤] .

---

* موهبة ذي الإحسان ص/ ٢٨ .

(١) زيادة من عندي ليست في الأصل الخطي .

(٢) الكشاف ١/ ٩٦ ، وفيه : وقد عجزوا عنه عن آخرهم .

(٣) ليست في الأصل الخطي ، واستدراكها من حاشية الشريف .

(٤) حاشية الشريف ١/ ٩٦ ، وفيه كلام لم ينقله .

ومنها قولهم :

« وناهيك بكذا »*

كقول [صاحب][1] الكشاف : وناهيك بتسوية سيبويه دلالةً قاطعة[2] .

قال السيد الشريف ـ قدس سره ـ : أي حسبك وكافيك بتسويته ، وهو اسم فاعل من النهي ، [كأنه][3] ينهاك عن تطلُّب دليل سواه .

يقال : زيد ناهيك من رجل ، أي : هو ينهاك عن غيره . بجدِّه وغنائه .

و « دلالة قاطعة » نصبٌ على التمييز من « ناهيك » . انتهى[4] .

وعليه : فالباء مزيدة في الخبر .

قال الشنواني[5] في « حواشي الأزهرية »[6] : إن بعض النحاة أعرب

* ينظر : موهبة ذي الإحسان ص/ ٣٢ ، ولسان العرب (نَهَكَ) .

(١) زيادة من عندي .

(٢) الكشاف ١/ ٩٨ .

(٣) في الأصل (كأن) والتصويب من حاشية الشريف .

(٤) حاشية الشريف ١/ ٩٨، ٩٩ .

(٥) أبوبكر بن إسماعيل بن شهاب الدين، عمر بن علي (٩٥٩-١٠١٩هـ) ، نحوي . تونسي الأصل . ولد في شنوان (بالمنوفية بمصر) . له حواشٍ على : الآجرومية ، وشذور الذهب ، وقطر الندى ، والأزهرية . [الأعلام ٢/ ٦٢] .

(٦) وسماها : الدرر البهية على شرح الأزهرية . وهي حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري لمقدمته (الأزهرية) ولا تزال مخطوطة .

«ناهيك » خبراً ، و « زيداً » مبتدأ ، وزِيدت فيه الباء ، وهو ظاهر ؛ لأن المعنى : إن زيداً ناهيك أن تطلب غيره ؛ لما فيه من الكفاية .

ويحتمل عكسه ، وهو أن يكون «ناهيك» مبتدأ و «زيد» خبره والباء زائدة . ويحتمل أن الباء متعلق بمحذوف ، وهي مع مدخولها خبر « ناهيك » بمعنى : كافيك حاصل بزيد .

ومثل : ناهيك بزيد « ناهيك بي » و « ناهيك به » . انتهى .

* * *

ومنها قولهم :

« يجوز كذا خلافاً لفلان »*

ووَجَّهَهُ الجمال بن هشام في بعض مصنفاته فقال : قد يقال : يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون مصدراً ، كما أن قولك : يجوز كذا اتفاقاً أو إجماعاً ، بتقدير : اتفقوا على ذلك اتفاقاً ، وأجمعوا عليه إجماعاً .

ويُشكِلُ على هذا أن فعله المقدَّر إما «اختلفوا» أو «خالفوا» أو «خالفت» .

فإن كان « اختلفوا » أشكل عليه أمران :

أحدهما : أن مصدر « اختلف » إنما هو « الاختلاف » لا « الخلاف » .

والثاني : أن ذلك يأبى أن يقول بعده « لفلان » .

وإن كان « خالفوا » أو « خالفت » أشكل عليه أنَّ «خالف» لا يتعدى باللام ، بل بنفسه .

وقد يُختار هذا القسم ، ويُجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال : قَدِّر اللام،

---

* ينظر : رسالة ابن هشام ص/ ٣٩ . الشاعر وص/ ٢٨ط. الضامن ، وموهبة ذي الإحسان ص/ ١٤ .

مثلها في « سَقْياً له »[1] أي متعلقة بمحذوف تقديره : أعني له ، أو إرادتي له ؛ ألا ترى أنه لا يتعلق بـ « سقياً » لأن « سقى »[2] يتعدى بنفسه .

والوجه الثاني : أن يكون حالاً ، والتقدير : أقول ذلك خلافاً لفلانٍ ، أو مخالفاً له . وحذف القول كثير جداً ، حتى قال أبو علي : هو من باب «حدِّث عن البحر ولا حرج »[3] .

ودلَّ على هذا العامل أن كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به ، وكأن القول مقدَّر قبل كل مسألة .

وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها ؛ لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها[4] ، وذلك أنهم قالوا : إن الظروف مُنَزّلةٌ من الأشياء منزلة أنفسها ؛ لوقوعها فيها ، وأنها لا تنفك عنها .

* * *

(١) ينظر : حاشية الصَّبَّان ١/ ١١٧ .

(٢) في رسالة ابن هشام ط. الشاعر : (لأن سَقْياً) .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢/ ٤٠٧ (الباب الخامس – حذف الفعل) .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢/ ٥٠٧ (الباب السادس – القاعدة الخامسة) .

ومنها قولهم في التاريخ :

« كان كذا عام كذا »

قال العلامة الدماميني في أول شرحه الكبير على « المغني » عند قوله : وقد كنتُ في عام تسعةٍ وأربعين وسبعمائة »[١] ما نصُّه : كثيراً ما يقع هذا التركيب ، وهو مشكل ، وذلك أن المراد من قولك : « وقع كذا في عام أربعين » هو الواقع بعد تسعة وثلاثين ، و تقرير الإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر ؛ إذْ ليست فيه إلا بمعنى اللام ضرورةَ أن المضاف إليه ليس جنساً للمضاف ولا ظرفاً له ، فيكون معنى نسبة العام إلى الأربعين كونه جزء منها ، كما في [يد][٢] «زيد» ، وهذا لا يؤدي المعنى المقصود ؛ إذْ يصدق بعامٍ ما منها ، سواء كان الأخير أو غيره ، وهو خلاف الغرض .

ويمكن أن يقال : قرينة الحال مُعيّنة [لأنَّ][٣] المراد الأخير ، وذلك لأن فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرّخة بتعيين زمانها ، ولو كان المراد ما يعطيه

---

(١) شرح الدماميني ص/ ٦، وينظر : المغني ١/ ٢٧ (مقدمة المؤلِّف) .

(٢) ما بين المعكوفتين من « شرح الدماميني » .

(٣) ما بين المعكوفتين في الأصل الخطي ، وشرح الدماميني ، ولعلَّ الأقرب – والله أعلم – كونها (أنَّ) وهذا يُفهم من سياق العبارة .

ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ [به][١] واحداً من أربعين ؛ بحيث يصدق على أيّ عام فُرض ، لم يكن لتخصيص الأربعين ـ مثلاً ـ معنى يحصل به كمالُ التمييز للمقصود ، ولكن قرينة إرادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو مُكمِلٌ عدة الأربعين .

أو يقال : حُذف مضافٌ ؛ لهذه القرينة ، والتقدير : في عام آخر أربعين ، والإضافة بيانية ، أي في عام هو آخر أربعين[٢] ، فتأمّله . انتهى[٣] .

أقول : يظهر لي أنه لا حاجة إلى تقدير المضاف بعد جعل الإضافة بيانية ، فإن الأربعين كما يطلق على مجموعة يطلق على الآخر منها ، وهكذا غيره من

(١) ما بين المعكوفتين من « شرح الدماميني » .

(٢) في « شرح الدماميني » : هو الأخير من أربعين .

(٣) من « شرح الدماميني » ص/ ٦ .

* يقول محققه – عفا الله عنه – : انتهيت من تحقيقه والتعليق عليه بما يسَّر الله في مجالس من أيام وأشهر متفرِّقة آخرها ليلة الاثنين المسْفر صبيحتها عن اليوم الرابع من شهر شعبان من العام السابع والعشرين بعد الأربعمائة والألف من هجرة من له العِزُّ والشرف ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم .

وقد بذلتُ الجهد في التصحيح والمراجعة والتوثيق – قدر المستطاع – فإن أصبتُ فالفضل لله أولاً وآخراً ، وإن قصَّرت فمن نفسي والشيطان وألتمس العذر عند كرام القوم . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

الأعداد بدليل أنك تقول : هذا واحد ، هذا اثنان ... إلخ ، فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث وعلى مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة، فتأمّل ، والله أعلم .

آخرُهُ ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *



رسالة في الكلام على ألفاظ عشرة

يكثر دورانها : فضلاً ، أيضاً ....

تأليف الشيخ

عبدالرحمن بن أحمد الصناديقي الدمشقي

المتوفى عام ١١٦٤هـ

ترجمة المؤلف*

من سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي

عبدالرحمن بن أحمد الصناديقي الشافعي الدمشقي الشيخ العالم الألمعي اللوذعي الفاضل المدقق .

كان علاّمة فهامة ذكياً أصولياً فقيهاً نحوياً له مشاركة في فنون كثيرة أخذ وقرأ على علماء دمشق . ووالده وأخوه يصنعان الصناديق فجد بنفسه وجاور بمصر مرتين وأخذ عن علمائها كالإمام السيد علي الضرير وغيره وكان يقرئ في الجامع الأموي عند باب السنجق ، وكتب بخطه كتباً كثيرة وكلها مملوءة بالحواشي وتقريرات مشايخه على طريقة المصريين في كتابة جميع ما يقرأون .

وله من التآليف :

شرح على البردة وشرح على الشمائل ، وله رسالة في إعراب فضلاً وتارة

---

* ترجمته في :
- سلك الدرر للمرادي ٢/ ٢٨١ .
- الأعلام للزركلي .
- علماء دمشق في القرن (١٢هـ) ٢/ ٤٣٩ .
- معجم المؤلفين لكحالة ٢/ ٥٤ .

ونحوهما من بقية العشرة الكلمات التي ألف فيها ابن هشام رسالة فاختصرها المترجم ، وكان يحب العزلة ولا يخلو من سوداء في طبعه وولي الخطابة في مدرسة الوزير إسماعيل باشا العظم في سوق الخياطين بالقرب من محكمة الباب ، وكذلك صار أمين الكتب الموضوعة هناك الموقوفة ، وسافر إلى القسطنطينية في الروم ومن ثمة رحل إلى طرابلس الغرب وحاكمها إذ ذاك الشهير علي باشا ، وفي آخر عمره حصل له داء ضيق النفس ، وبالجملة ففضله أشهر من أن يذكر ، وكانت وفاته في سنة أربع وستين ومائة وألف ، ودفن بتربة الباب الصغير رحمه الله تعالى .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار .

أما بعد :

فيقول العبد الفقير عبدالرحمن الشهير بالصناديقي عفى عنه : لما وقفت على رسالة متعلقة بألفاظ يكثر دورانها ولا غناء لأحد من الطلبة عنها لعلاّمة عصره حجة العرب وترجمان الأدب ابن هشام رحمه الله تعالى ، ورأيت فيها إطالة يحصل منها الملل سنح في خاطري أن اختصرها وأضم إليها ما يسره الله تسهيلاً على المبتدئ ورجاءً في العمل بقوله عليه السلام : « أحب الناس إلى الله أكثرهم نفعاً لعباده »[(١)] أو كما قال ، وبالله حولي وقوتي وهو حسبي ونعم الوكيل .

ثم اعلم أن الألفاظ المذكورة في هذه الرسالة عشرة ألفاظ :

---

(١) الحديث ورد بلفظ : « أحبُّ الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس » وهو جزء من حديث طويل ، أخرجه الطبراني في « الكبير » ١٢/ ٤٥٣ ، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج » برقم ٣٦ . وحسَّن إسناده الألباني .

١- فضلاً

والكلام عليها من وجهين :

أحدهما : أنها لا تستعمل إلا في سياق النفي كما في نحو قولهم : « فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار » ومعناه : أنه لا يملك درهماً ولا ديناراً ، وأن عدم ملكه للدينار لكثرة قيمته عن قيمة الدرهم أولى من عدم ملكه للدرهم ، فكأنه قال : « لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً » .

وثانيهما : في إعرابها ، فقد حكى الفارسي فيه وجهين :

أحدهما : أن تكون مصدراً لفعل محذوف والجملة صفة لدرهم والتقدير لا يملك درهماً يفضل فضلاً عن دينار ، أو حالاً منه لوقوعه في سياق النفي المسموع لمجيء الحال من النكرة .

وثانيهما : أن يكون حالاً من « درهماً » لوجود المسوِّغ المذكور وجرياً على مذهب سيبويه على حدِّ « عليه مئة[1] بيضاً » و « صلى وراءه رجال[2] قياماً » ولا

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ١١٢ .

(٢) أخرجه البخاري في « صحيحه » كتاب الأذان – باب : إنما جعل الإمام ليؤتمّ به (٢/ ٢٠٤ فتح) بلفظ « وصلّى وراءه قومٌ قياماً » .

ومالك في « الموطأ » كتاب صلاة الجماعة – باب صلاة الإمام وهو جالس

يجوز جعله صفة لدرهم لأنه لم يسمع إلا منصوباً سواء أكان قبله منصوباً كالمثال المذكور أم مرفوعاً نحو : (ليس عندي درهم فضلاً عن دينار) أم مخفوضاً نحو : (فلان لا يصل إلى درهم فضلاً عن دينار) إذ لو جاز ذلك لسمع محرَّكاً بالحركات الثلاث والحال أنه لم يسمع إلا منصوباً .

* * *

(١/ ١٣٥) باللفظ المذكور عند البخاري .

قلتُ : واستدلال النُّحاة بهذا الحديث على جواز مجيء الحال من النكرة بلا مُسَوِّغ، وهو قليل .

قال السُّهيلي : وقد تحسُنُ الحال من النكرة في مثل هذا الموطن ؛ لأنها قد تفيد معنىً ، كما حَسُنَتْ في حديث «الموطأ» في قوله : «صلى وراءه قوم قياماً» فتأمّله . اهـ من الأمالي ص/ ٩٣ .

وانظر : الحديث النبوي في النحو العربي ص/ ٢١٩ .

٢- أيضاً

قال ابنُ السِّكِّيت[١] : هي مصدر آض [يئيض][٢] أيضاً . فهي منصوبة على المفعولية المطلقة ، أو على الحال وعاملها محذوف وهو صاحبها غير أن (آض) هنا فعل تام ومنه (آض إلى أهله) أي رجع إليهم ، وهذا هو المستعمل مصدره بخلاف آض بمعنى صار فإنه ناقص يعمل عمل كان ومنه آض رجع ولا مصدر لهذه .

ثم اعلم أن لفظ (أيضاً) لا يستعمل إلا مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء أحدهما عن الآخر ، فلا يقال : جاء زيد أيضاً ، حيث لم يتقدم ذكر شخص آخر ولا دلت قرينة عليه ولا (جاء زيد ومضى عمرو أيضاً) ، ولا (اختصم زيد وعمرو أيضاً) .

* * *

---

(١) يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف (-٢٤٤هـ) .
رُوي عن الأصمعي وأبي عبيدة والفرّاء وغيرهم ، كان عالماً بنحو الكوفيين ، وعلم القرآن واللغة والشعر .

(٢) ساقطة من المطبوعة ، والاستدراك من إصلاح المنطق ص/ ٣٤٢ .

٣- هَلُمَّ جراً

والكلام عليها من وجهين :

أحدهما : أنَّ هَلُمَّ في كلامهم تستعمل قاصرةً ومنه « هَلُمَّ إلينا » أي ائتوا إلينا، ومتعدية ومنه ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[1] أي أحضروا ، ولا يخفى أنها هنا بالمعنى الأول غير أن الإتيان في المثال المذكور معنوي لا حسِّي على حدِّ ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾[2] أي دوموا واصبروا على عبادة الأصنام واحبسوا أنفسكم على ذلك ، فقول القائل مثلاً : افعل كذا وهَلُم جرًّا أي استمر على هذا الأمر وسِرْ على هذا المنوال .

وثانيهما : في إعرابها اعلم أنَّ هلُم في لغة الحجاز اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب على الراجح ، وفي لغة تميم فعل أمر مبني على سكون مقدَّر منع من ظهوره الفتح العارض للخفة . والأصل : هَلُمَّ . وجراً مصدر جر يجر جراً إذا سحبه . غير أن السحب هنا بالمعنى المجازي إذ المراد هنا التعميم ومنه قولهم : الحكم منسحب على كذا أي شامل له ، فإذا قيل : كان الخير في عام كذا وهلم جرا فمعناه استمر ذلك في نفس الأعوام بعده استمراراً . فقول أبي حيان إن جراً في (هَلُمَّ جرًّا) مصدر وضع موضع الحال ومعناه تعالوا على هيئتكم جارين أي

---

(١) سورة الأنعام الآية رقم (١٥٠) .

(٢) سورة ص الآية رقم (٦) .

مثبتين ، وقول الكوفي : منصوب على المصدرية وعامله هلم لأن فيها معنى الجر والتقدير جروا جرا على حد (جاء زيد مشياً) وقول بعض النحاة على التمييز ، غير ظاهر كما لا يخفى على ذي بصيرة .

* * *

٤ و ٥- لغة، واصطلاحاً

اعلم أنهما في كلٍّ تركيب منصوبان على الحال لكن لابدَّ من تقدير مضاف في الكلام فقولهم مثلاً : الإعراب لغةً كذا واصطلاحاً كذا، على تقدير : موضوع الإعراب لغة كذا وموضوعه اصطلاحاً كذا، وأما ما يتبادر إلى الذهن من أنهما منصوبان بنزع الخافض فغير صحيح وإن قاله بعض النحاة، لأنّ نزع الخافض غير مقيس وللتزامهم التنكير في هذين اللفظين مع أنه ورد بالتعريف نحو: تمرون الديار. أي : على الديار ولعدم ما يتعلق به الخافض في الكلام المذكور فيه هذين اللفظين، ولأن إسقاط الخافض لا يقتضي النصب بل المقتضي له إنما هو العامل الذي يتعلق به الجار لكن منع من ظهوره وجود الجار، فإذا زال الحرف ظهر النصب فإذا لم يكن في الكلام فعل ولا شبهه لم يجز النصب عند حذف الجار لعدم المقتضي ولهذا تعلم خطأ الكوفي في (ما زيدٌ قائماً) أنَّ قائماً منصوب بنزع الخافض.

وأما ما يقع في بعض التراكيب من ظهور الجار في قولهم : الإعراب في اللغة وفي الاصطلاح، فالجار متعلق بأعني مقدرة والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر.

وقول بعضهم : إنهما منصوبان على التمييز مردود لعدم وجود المفرد المبهم المحتاج إلى التفسير إذ لفظ الإعراب من قبيل المشترك بين المعينين، فالموضوع له فيه حقيقة معينة كلفظ عين، والاحتمال فيه إنما هو عند السامع لا في أصل

بخلاف نحو: عشرين، فإنها لم توضع لمعين فالإبهام حاصل في أصل الوضع فيها ، فاحتاجت إلى التمييز ولعدم وجود نسبة مبهمة تحتاج للتمييز في التركيب المذكور ، وقول بعضهم : إنهما منصوبان على المفعولية المطلقة غير ظاهر في اللغة ، وإن صحَّ اصطلاحاً بتقدير أن يقال الإعراب تغيير الآخر لعاملٍ اصطلحوا عليه اصطلاحاً ، فإن لغةً اسم للفظ المسموع لا أنه اسم للحدث ، ولهذا صح أن يُوصف بما توصف به الألفاظ بأن يقال لغة فصيحة وكلمة فصيحة .

وأما قول بعضهم إنهما مفعولان لأجله فمردود ؛ لانتفاء مصدرية لغة ، وشَرْط نصب المفعول لأجله المصدرية .

* * *

٦- خلافاً

في قولهم : (خلافاً لكذا) فيجوز أن يكون مصدراً وعامله خالف واللام بعده متعلقة بعامل مقدر تقديره : أعني أو أردت لا أختلف ؛ لأن مصدره الاختلاف ، ويجوز أن يكون حالاً بتقدير القول والتقدير : أقول ذلك خلافاً لفلان أي مخالفاً له.

* * *

٧ و ٨ - إجماعاً واتفاقاً

مصدران ، فهما منصوبان على المفعولية المطلقة وعامل الأول أجمعوا ، وعامل الثاني اتفقوا ، ولا أعلم في ذلك خلافاً .

٩- مرة

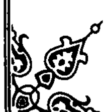
قال الفارسي : منصوبة في نحو (جئتُ مرة) على الظرفية ، وقال غيره : على المصدرية . وهو غير ظاهر كما لا يخفى .

١٠- تارة

فالظاهر أنها منصوبة على الظرفية ، والله سبحانه أعلم .

* * *


الفهارس






فهرس الآيات

* * *

فهرس الفوائد في التعليقات

فهرس الكتب

* * *

فهرس الموضوعات

* * *